PAY INSTITUTE
For Education & Development

NED
National Endowment
for Democracy

مراقبة وتقييم أعمال البرلمان الكوردستاني

الدورة البرلمانية الرابعة - دورة انعقاد السنة الثالثة
(١ ازار ٢٠١٦ الى ٣١ اب ٢٠١٦)
التقرير السادس

National Endowment for Democracy

الصندوق الوطنى للدعم الديمقراطية
NED

PAY INSTITUTE
For Education & Development

معهد پەی للتربية والتطوير
PAY

مراقبه وتقييم اعمال البرلمان الكوردستانى

الدورة البرلمانية الرابعة – دورة انعقاد السنة الثالثة

(١ مارس ٢٠١٦ لغاية ٣١ أب ٢٠١٦)

التقرير السادس

★ معهد پەی للتربية والتنمية منظمة غير حكومية كوردستانية تم تسجيلها رسميا لدى دائرة المنظمات غير الحكومية بتاريخ (٢٠١٣/١١/٢٨) وبدأت فعالياتها بدءا من شهر كانون الاول من عام ٢٠١٣ .

★- مشروع مراقبة البرلمان الكوردستاني: مشروع تم تدشينه في بداية الدورة البرلمانية الرابعة لبرلمان كوردستان ويجري العمل فيه الآن بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED).

هيئة مشروع مراقبة وتقييم أعمال البرمان الكوردستانى

- المشرف المشروع :
  د.سرور عبدالرحمن عمر
- مدير المشروع :
  بابان جعفر حمه
- منسق المشروع :
  دلباك زرار اسعد
- مدير موقع الالكترونية لرصد PAY :
  ئاريز دارا جلال
- محاسب المشروع :
  ابراهيم حسن احمد

م. ساكار عزيز رشيد
م. محمد كريم احمد
هونر احمد حسين

موقع الكتروني : www.payied.org

العنوان: السليمانية – شارع سالم – عمارة لوارا – بالقرب من جسر خسرو خال
الهاتف: 07701564576 - 07701465733
البريد الالكتروني: payinstitute@gmail.com--sarwary74@yahoo.com -
فيسبوك: facebook.com/pay-institute
موقع الكتروني : www.payied.org

حقوق النشر لهذا التقرير محفوظ لمعهد پەی للتربية والتطوير - ٢٠١٦

معهد پەی حاصل على ترخيص من دائرة المنظمات غير الحكومية - الرقم ١٤٠٦ بتاريخ ٢٦/تشرين الثاني/٢٠١٣

المحتوى

المقدمة.....	٥
تقييم اداء للبرلمان خلال دورة الربيعية.....	٧
أولاً : عملية التشريع.....	٧
ثانياً : مراقبة الحكومة.....	٧
ثالثاً : تصديق الموازنة.....	٧
لجان برلمان كردستان.....	٨
أولاً : كتابة التقرير حول مشروع القوانين.....	٨
جدول (١) تقرير اللجان.....	٨
جدول (٢) اسماء اللجان.....	٨
ثانياً : اجتماع اللجان.....	٩
جدول (٣) اجتماع اللجان.....	٩
ثالثاً : اللجان الموقتة.....	٩
جدول (٤) مستوى عمل اللجان حول المشاريع الموجهة اليهم من بداية عمل البرلمان لغاية ٢٠١٦/٨/٣١.....	١٠
جدول (٥) حضور اعضاء البرلمان في الأجتماعات الخاصة باللجان البرلمانية للدورة الربيعية ٢٠١٦.....	١١
جدول (٦) خلاصة عمل البرلمان خلال الدورته الربيعية ٢٠١٦.....	١٣
أداء البرلمان من وجهة نظر هيئة الرئاسة و رؤساء الكتل.....	١٥
دواعي تعطيل البرلمان.....	٣١
النتائج السلبية المرتبة على تعطيل البرلمان على الصعدين الداخلي و الخارجي.....	٣٢
سبل ردود فعل البرلمان.....	٣٣
الخاتمة.....	٣٤
الملحق: خلاصة عمل برلمان من بداية اعماله و لغاية الآن (٢٠١٣/١١/٦ – ٢٠١٦/٨/٣١)	٣٥

مرصد (پەی – PAY) لمراقبة اداء برلمان كردستان .

موقع الكتروني : www.payied.org

هذا خلاصة احدث عملية الرصد و المراقبة للعمل البرلماني، والذي يتكون من صفحة الكترونية على سبكة الانترنيت باللغتين الكردية و العربية وستنشر باللغة الانكليزية مستقبلاً. إنّ هذه الصفحة ستكون محطة مهمة للناخب و الباحث والاعلاميين في كردستان، تأخذ الصفحة على عاتقها نشر جميع المعلومات التي تهم (التشريع و المراقبة و المصادقة على الموازنة) حيث تتولي متابعة اعمال جميع اعضاء البرلمان، كما يمكن من خلالها معرفة مدى التزام اعضاء الشعب بالوعود التي عاهدوا بها الناخبين اثناء عملية حملة الانتخابات، كما سنتعرف على مدى تفهمهم للعمل البرلماني و التمييز بين المهام البرلماني و الواجبات الاخرى كالعمل الاعلامي. كما سنتعرف على من هم اللذين سيأخذون على عاتقهو مسؤلية المراقبة و تطبيق اسس التشريع و بالعكس، ان هذه الصفحة هي جزء من مشروع مراقبة البرلمان التي تدعم من قبل (NED).

المقدمة

على مدى سنوات حكمها لم تشهد السلطة الكردية في جنوب كردستان فترة اصعب مما تعيشها الآن. علماً بأن الاسباب التي ادت الى خلق هكذا الحال اسباب ذاتية و داخلية، إذ ان السلطة السياسية و الاحزاب الكردية هم العامل الرئيسي للوصول بالأقليم الى ازمته الحالية و على جميع الاصعدة السياسية، القانونية، الادارية، التربوية و الاجتماعية إضافة الى فقدان ثقة الشعب بهذه السلطة، هذا بالأضافة الى مخاوف الدولة الاسلامية الارهابية –داعش– كمصدر تهديد حقيقي على أمن و إستقرار اقليم كردستان، حيث أن الضحية الأولى و الأخيرة هو شعب كردستان و العملية الديمقراطية و تجربتنا التي فقدت ثقة المجتمع الدولي.

لابد و إن برلمان له دوره وثقله على الساحة السياسية و الادارية في اقليم كردستان، إلاّ أن، بسبب جميع هذه المشاكل و الأزمات، تعطلت اعمال هذه المؤسسة القانونية و التشريعية.

إن معهد پەی PAY للتربية و التنمية في بدايات هذه الدورة كان له دوره الفعال في مراقبة برلمان و أدائه التشريعي، إذ أن هدفه الأول و الأخير هو إلغات نظر الناخبين الى كيفية اداء ممثليه في العمل البرلماني، وأن يحقق حد الكفايه من الشفافية ضمن إطار اعمال البرلمان وأن يوضح للرأي العام الواجبات الرئيسية للعمل البرلماني والذي ينعكس في (التشريع و المراقبة، وتصديق الموازنة) وكيفية ادارتها لدى هذه المؤسسة الوطنية. نحن في معهد پەی PAY نريد أن نقدم الدعم و التعاون لأعضاء البرلمان و رئاسة من خلال نشر المعلومات الصريحة و الدقيقة حول اداء هذه المؤسسة. لناخبي الاطراف السياسية بغية الفصل بين العضو الفعال و العضو اللافعال مع خلق الضغوط المدنية على أولئك الأعضاء الذين لن يقوموا بأداء واجباتهم كما ينبغي، بأختصار شديد هدفنا هو ايجاد علاقة وطيدة بين العضو البرلماني و الناخب وبين الرأي العام و هذه المؤسسة.

لقد قام معهد پەی PAY بأعداد ونشر ستة تقارير، حتى الآن حول تقييم اعمال الدورة الرابعة لبرلمان كردستان و ثلاثة تقارير بالتعاون مع صندوق الوطني للدعم الديمقراطي (NED) الأمريكي و ثلاثة تقارير طوعاً من المعهد، إثنتان من هذين التقريرين قد طبعا مشكوراً من قبل اتحاد برلمان كردستان.

إنّ هذا التقرير يخص اداء و عمل و شأن البرلمان أثناء مايسمى بالدورة الربيعية ٢٠١٦ و التي لم يتم فتحها. من المعلوم بأن طبيعة عملنا يخص مراقبة اعمال البرلمان آملين أن تؤدي هذه المؤسسة الوطنية اعمالها بكل حرص و إخلاص و أن تكون عند ثقة شعب كردستان وتعمل جاهدة لمعالجة المشاكل و الأزمات وتسد الطريق امام الخروقات و التدخلات الجانبية من قبل الاحزاب و الاطراف السياسية أو العمل على تعطيل مها مها، إذ أن بوجود برلمان قوى و فعال، و قادر على اتخاذ السبل القانونية كفيل بتقدم المجتمع و من ثم جعل النظام ديمقراطياً و مؤسساتية. نحن نتوقع بأن مراقبة البرلمان من قبلنا إضافة الى المنظمات المدنية الاخرى ستكون سنداً قوياً لنجاح البرلمان.

قد يوجه الينا بهذا السؤال... ما فائدة نشر التقارير الخاصة بمراقبة اعمال البرلمان في حين تم تعطيله؟ من الواضح أن عملية المراقبة تشمل جميع اعمال البرلمان، فبالرغم من تعطيل البرلمان وعدم عقد جلساته في الوقت الحاضر، إلاّ أن

اللجان كانت يمكن لها أن تستمر في عقد جلساتها، حيث هنالك عشرات من مسودات القوانين مطروحه للمناقشة وكتابة التقارير عنها أو البت فيها، علماً بأن عدد من هذه التقارير و المسودات تعود الى أيام بداية الدورة الرابعة.

السؤال الجوهري هنا، لماذا ظات التقارير الموجه الى اللجان دون البت فيها؟

في حين، مع بداية الدورة الحالية و امام اعين الجميع انهالت سيلاً من تلك التقارير عليها ! لقد استغل بعض من اعضاء البرلمان الوضع الراهن بسبب فقدان البرلمان شرعيته وتعطيله زريعةً لعدم قيامهم بأعمالهم، إذ نحن نقول لهم إنّ هذا ليس صحيحاً، انما يريدون الحصول على إذن بالأيفاد الى خارج الاقليم بحجة تمشية شؤون لجانهم ومن ثم انشغال القنصليات بموضوع منح تأشيرات السفر لهم والعوائلهم لأمور لم تكن ضرورية، في حين هؤلاء الاعضاء يتمتعون بجميع الامتيازات البرلمانية و يمارسونها... إذن عدم التزامهم بالعمل وعدم تأدية واجباتهم يعتبر اهمالاً وتنصلاً صريحاً، لذا لم نجد، نحن كمراقبين، بُداً من تسجيل تلك الحالات و اعتبارها تقصيراً معتمداً بالواجب، في الوقت الذي نعمل من اجل اعادة شأن وهيبة البرلمان الى ماكان عليه سابقاً... لذلك نجد تحقيق هذه المسؤلية من صلب واجباتنا.

في احدث خطواته فإنّ "مرصد پەی PAY لمراقبة برلمان كردستان" يبدأ اعماله من خلال صفحته الخاصة على شبكة الانترنيت و باللغتين (الكردية و العربية) و الانكليزية مستقبلاً. إن هذه الصفحة ستكون بمثابة محطة مهمة للناخب و الباحث و الاعلاميين في كردستان، فقد تأخذ على عاتقها نشر جميع المعلومات التي تهم (التشريع و المراقبة و المصادقة على الموازنة)، كما ستتولى متابعة اعمال جميع أعضاء البرلمان، كما يمكن من خلالها معرفة مدى التزام اعضاء الشعب بالوعود التي عاهدوا بها الناخبين أثناء عملية حملة الانتخابات، كما سنتعرف على مدى تفهمهم للعمل البرلماني و التمييز بين المهام البرلماني و الواجبات الاخرى كالعمل الاعلامي. كما سنتعرف على من هم اللذين سيأخذون على عاتقهم مسؤلية المراقبة و تطبيق اسس التشريع و بالعكس، إن هذه الصفحة هي جزء من مشروع مراقبة البرلمان و التي تدعم من قبل (NED).

إن معهد ثةی PAY للتربية و التنمية سيستمر في مراقبة مشاريع البرلمان و كل من وزارتي التربية و التعليم العالي، وهو يحاول أن يقوم بأنجاز جزء من مهامة المدني والتنظيمي كي يكون محطة ضغط مدنى على السلطة السياسية في اقليم كردستان، إذ لايمكن الاستهانه بالدعم و التعاون اللذين ابدتها رئاسة البرلمان و اعضائه، فقد اعتبروا انفسهم اصحاب المشروع من خلال ماقدموا لنا من عون عن قرب، إذ نقدر جهودهم و انهم طاقة دائمة للمشروع لاتنضب.

د.سرور عبدالرحمن عمر

رئيس معهد پەی PAY للتربية و التنمية

ايلول ٢٠١٦

تقييم اداء البرلمان خلال الدورة الربيعية

(١/مارس ٢٠١٦ لغاية ٣١/آب ٢٠١٦)

يستند العمل البرلماني على أسس ثلاثة: (التشريع، مراقبة السلطة التنفيذية، مصادقة الموازنة).

أولاً:- عملية التشريع:

على أثر تعطيل البرلمان لم يحدث خلال هذه الدورة أية جلسة للبرلمان كما لم تتم المصادقة على أى قانون أو قرار.

ثانياً:- مراقبة الحكومة:

للسبب المذكور أعلاه، لم تحصل مراقبة الحكومة، كما لم يقم اعضاء البرلمان بتأدية واجباتهم ضمن اطار اللجان المتشكلة ولم تكن هناك انشطة تخص اللجان.

ثالثاً:- مصادقة الموازنة:

خلال سنوات الثلاث المنصرمة لم يكن للبرلمان دور للمصادقة على الميزانية، بالأخرى لم تكن هناك شيئ اسمه الموازنة لسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦).

لجان برلمان كردستان

عدد اللجان المتشكلة لبرلمان كردستان، عبارة عن (٢٢) لجنة برلمانية مختلفة، تتم تشكيل هذه اللجان بموجب المنهاج الداخلي للبرلمان إستناداً الى المادة (٢٧) يكون الاشتراك حسب الرغبة والتخصص للعضو البرلماني على أن لايتجاوز عدد الاعضاء من (١١) عضواً ولايقل عن (٥) أعضاء. يتركز دور هذه اللجان في متابعة المشاريع و اعمال الحكومة ثم الاحتكاك مع الجماهير لمناقشة مشاكلهم و ايجاد الحلول لها.

فيما يلي خلاصة اعمال اللجان البرلمانية خلال فترة انعقاد دورته الربيعية في (٢٠١٦):

أولاً: تحرير التقارير حول المشاريع القانونية:

لقد تم، لحد الآن، تقديم (٢٢٦) مشروع قانون و قرار الى رئاسة البرلمان، حيث تمت القراءة الأولى من هذا العدد لـ(١٥٥) مشروع قرار وقُدِّم الى الأعضاء و اللجان المعنية، إذ بقي من هذا العدد (٧١) مشروع دون قراءة. أي من مجموع كل هذه المشاريع خلال الدورة الحالية و التي مرت عليها ثلاث سنوات فقد تمت المصادقة على (١٨) قانون و (٧) قرارات فقط. و البقية باتت على حالها. لقد إجتمعت لجنة (شؤون الاجتماعية و الاطفال و الاسرة) خلال الدورة الربيعية ٢٠١٦ مرة واحدة فقط و وقدمت تقريراً حول قانون (رعاية القاصرين).

فيما يلي اسماء اللجان التي لم تكتب التقارير حول المشاريع القانونية الموجه اليها منذ بداية البرلمان بالعمل و لغاية (٢٠١٦/٨/٣١).

جدول رقم (١) تقارير اللجان

ت	اسماء اللجان
١	الدفاع عن حقوق المرأة
٢	التجارة وحماية حقوق المستهلك
٣	العلاقات و شؤون الجالية الكردية

*اسماء اللجان التي لم توجه اليها أي مشروع قرار منذ بداية العمل البرلماني.

جدول رقم (٢) اسماء اللجان

ت	اسماء اللجان
١	الرياضة و الشباب
٢	المناطق الكردستانيه خارج ادارة الاقليم

ثانياً:- إجتماع اللجان:

(١)من مجموع (٢٢) لجنة، (٩) لجان فقط عقدت إجتماعاتها إذ ان بعض من هذه الاجتماعات تمت من دون تكملة النصاب القانوني، هذه هي خلاصة ما نجزت خلال الدورة الربيعية (أربعة أشهر).

(٢)لجنة الرياضة و الشباب، عقدت (٤) إجتماعات خلال الفترة اعلاه، إذ تم الاجتماع بحضور رئيس اللجنة و نائبه فقط.

جدول رقم (٣) اجتماع اللجان

ت	اسماء اللجان	عدد الاجتماعات
١	الزراعة و الثروة الحيوانية والري و السدود	٨
٢	التربية و التعليم العالي و البحث العلمي	٨
٣	حماية حقوق المستهلك	٤
٤	الرياضة و الشباب	٤
٥	شؤون المجتمع المدني	٣
٦	شؤون الاجتماعية والاطفال و الاسرة	١
٧	الاوقاف و الشؤون الدينية	١
٨	الاثار و خدمات البلدية و النقل و المواصلات و السياحة	١
٩	الداخلية و الامن و المجالس المحلية	١
	المجموع	٣١

ثالثاً: اللجان الوقتية:-

لقد تشكلت عدد من اللجان المختصة في البرلمان، إلاّ أنّ بعض من هذه اللجان لم تكشف عن أعمالها في الوقت الحاضر بل لم تكتمل، مثل:-

١-لجنة التحقيق الخاصة بالنظر في احداث (٢٠١٤/٤/٣٠) و الايام التالية التي وقعت في كل من محافظتي السليمانية و اربيل، إذ تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار رقم (٣) في ٢٠١٤/٥/٤ حيث فتحت ملفاً خاصاً بالتحقيق في تلك الأحداث و رفعت تقريرها الى رئاسة البرلمان إلاّ أن لم يدرج هذا التقرير ضمن جدول أعمال البرلمان.

٢-لجنة مؤقتة للتحقيق و متابعة موضوع الجرائم ارتكبت ضد مكونات عرقية في اقليم كردستان بأعتبارها جرائم حرب وابادة جماعية، إذ تشكلت اللجنة بموجب قرار رقم (٢٢) في ٢٠١٤/٩/٢٣، إلاّ انها لم تحرك ساكناً ثم الغيت بقرار من البرلمان.

٣-لجنة إعداد مسودة الدستور لأقليم كردستان و أُعطيت لها مهلة (٩٠) يوماً لأنجاز اعمالها من ٢٠١٥/٥/٢٥ لغاية ٢٠١٥/٨/٢٨، إلاّ انها لم تتمكن من انجاز مها مها سوى (٧٤) مادة من مسودة الدستور، فطلبت تمديد مدة (٩٠) يوماً إضافياً لأكمال اعمالها، لكن البرلمان لم يبد موافقته على تمديد هذه المدة.

ملاحظات حول تشكيل اللجان

في مقارنة لنا بين معبومات مديرية شؤون البرلمان و الصفحة الرسمية للبرلمان، وجدنا قدراً من الأخطاء و النواقص التي كانت لها علاقة بالاعلام و الصفحة الرسمية للبرلمان إلاّ أننا لاخطنا فيما بعد بأن هذه الاخطاء و الملاحظات لم تجر عليها التصحيح، إذ وجدت ضمن تقرير رقم (٥) و أدرجت في (١٦) نقطة في حينها.

جدول رقم (٤)

مستوى عمل اللجان حول المشاريع الموجه إليها في بداية مباشرة البرلمان لاية ٢٠١٦/٨/٣١

ت	أسماء اللجان	عدد المشاريع القانونية	المشاريع التي كتبت حولها التقارير	نسبة المشاريع القانونية التي كتبت عنها التقارير
١	شؤون القانونية	١٥٥	٤٠	٪٢٥,٨٠
٢	المالية و شؤون الأقتصادية و الأستثمار	٤٦	٩	٪١٩,٥٦
٣	الداخلية و الأمن و المجالس المحلية	٢١	٩	٪٤٣,٨٥
٤	الزراعة و الثروة الحيوانية و الري و السدود	٧	٥	٪٧١,٤٢
٥	الدفاع عن حقوق المرأة	٨	٠	٪٠
٦	التربية و التعليم العالي و البحث العلمي	٩	٤	٪٤٤,٤٤
٧	الشؤون الصحية و البيئة	١٤	٥	٪٣٥,٧١
٨	الشؤون الأجتماعية و الأطفال و الأسرة	١٦	١٦	٪١٠٠
٩	الأعمار و الأسكان	٣	١	٪٣٣,٣٣
١٠	الثقافة و الأعلام و الفنون	٧	٣	٪٤٢,١٥
١١	الأوقاف و الشؤون الدينية	٩	٩	٪١٠٠
١٢	شؤون پيشمەرگە و الشهداء	٢١	٢	٪٩,٥٢
١٣	حقوق الانسان	١٩	٥	٪٢٦,٣١
١٤	الصناعة و الطاقة و المصادر الطبيعية	٩	٥	٪٥٥,٥٥
١٥	الآثار و الخدمات البلدية و المواصلات و السياحة	٥	٤	٪٨٠
١٦	التجارة وحماية حقوق المستهلك	٣	٠	٪٠
١٧	الرياضة و الشباب	٠	٠	٪٠
١٨	النزاهة	٢	١	٪٥٠
١٩	المناطق الكردستانية خارج إدارة الأقليم	٠	٠	٪٠
٢٠	شؤون المجتمع المدني	٤	٢	٪٥٠
٢١	شؤون البرلمان	٢	١	٪٥٠
٢٢	العلاقات و شؤون الجالية الكردستانية	٢	٠	٪٠
	المجموع	**٣٦٢**	**١٢١**	**٪٣٣,٤٢**

جدول رقم (٥)

حضور الأعضاء في إجتماعات لجاناتهم البرلمانية للدورة الربيعية ٢٠١٦

ت	اسم اللجنة	عدد الاعضاء	عدد الاجتماعات
١	شؤون سياسية	١١	٠
٢	المالية و الشؤون الاقتصادية و الاستثمار	١١	٠
٣	الداخلية و الأمن و المجالس المحلية	١١	١
٤	الزراعة و الثروة الحيوانية و الري و السدود	١٠	٨
٥	الدفاع عن حقوق المرأة	٧	٠
٦	التربية و التعليم العالي و البحث العلمي	١١	١
٧	الشؤون الصحية و البيئة	٩	٠
٨	الشؤون الأجتماعية و الأطفال و الأسرة	١٠	١
٩	الأعمار و الأسكان	٧	٠
١٠	الثقافة و الاعلام و الفنون	٥	٠
١١	الأوقاف و الشؤون الدينية	٧	١
١٢	شؤون البيشمركة و الشهداء و ضحايا جينوسايد و السجناء السياسيين	١١	٠
١٣	حقوق الأنسان	١٠	٠
١٤	الصناعة و الطاقة و المصادر الطبيعية	١١	٠
١٥	الآثار و الخدمات و البلدية و المواصلات و السياحة	١٠	١
١٦	التجارة و حماية حقوق المستهلك	٧	٤
١٧	الرياضة و الشباب	٧	٤
١٨	النزاهة	٩	٠
١٩	المناطق الكردستانية خارج إدارة الأقليم	٩	٢
٢٠	شؤون المجتمع المدني	٨	٠
٢١	شؤون البرلمان	٩	٠
٢٢	العلاقات و شؤون الجالية الكردستانية	٩	٠
المجموع			**٣٠**

بعض الملاحظات اللافتة للنظر حول الجدولان
رقم (١) و رقم (٢)

١–خلال الدورة الربيعية – أربعة أشهر– من المجموع (٢٢) لجنة برلمانية، عقدت (٩) لجان فقط إجتماعاتها الأعتيادية.

٢–التملص في إنجاز أعمال اللجان و عدم الأكتراث بمتابعة أعمال الحكومة.

٣–إجتماعات اللجان لم تكن بالمستوى المطلوب مقارنة بشؤون المواطنين و مشاكلهم و المشاريع الموجه اليهم. نسبة غياب الأعضاء في بعض اللجان، نوعاً ما، عالية، طبعاً ينعكس هذا على عمل اللجان بشكل سلبي.

٤–خلال الدورة الحالية هنالك (١٣) لجنة برلمانية لم تعقد أي إجتماع و اللجان هي:
(القانونية، المالية، الدفاع عن حقوق المرأة، شؤون الصحة و البيئة، الأعمار الثقافة و الأعلام، شؤون البيشمركة، حقوق الأنسان، الصناعة و الطاقة، النزاهة، المناطق الكردستانية خارج الأقليم، شؤون البرلمان، العلاقات و الجالية الكردية).

هنالك لجان فقد إجتمعت أعضائها خلال نفس الدورة مرة واحدة فقط، من أهم هذه اللجان:– (الداخلية، الشؤون الأجتماعية، الأوقاف، البلدية).

٥–لجنة (شؤون المجتمع المدني) فقد عقدت ثلاثة إجتماعات فقط.

٦–فقد عقدت كل من اللجنتين (الرياضة و الشباب و التجارة و حقوق المستهلك). أربعة إجتماعات فقط.

٧–لجنتا (التربية و الزراعة) عقدتا ثمانية إجتماعات فقط.

٨–تعطيل البرلمان عكس سلباً على إدارة شؤون اللجان.

٩–أما لجنة العلاقات و الشؤون الجالية الكردية هي الوحيدة التي لم تعط المعلومات حول إدارة شؤونها رغم إعلامها من قبل مديرية شؤون البرلمان، إلاّ أننا حصلنا فيما بعد المعلومات المطلوبة، كما أُشيرت اليها في إطار هذا التقرير.

جدول رقم (٦)

خلاصة عمل البرلمان خلال فترة الدورة الربيعية لسنة ٢٠١٦

ت	العناوين	العدد
١	عدد جلسات البرلمان	٠
٢	عدد فقرة عمل	٠
٣	عدد فقرة العمل/المنجز	٠
٤	عدد فقرة العمل/ الغير منجز	٠
٥	عدد المشاريع القانونية التي تمت القراءة الاولى له أثناء الدورة الربيعية ٢٠١٦	٠
٦	عدد القرارات المصادق عليها	٠
٧	عدد القوانين المصادق عليها	٠
٨	عدد أعضاء مجلس الوزراء من الذين تم إستدعائهم من قبل أعضاء البرلمان للحضور في قاعة البرلمان	٠
٩	عدد أعضاء مجلس الوزراء من الذين تم إستدعائهم و خضروا قاعة البرلمان	٠
١٠	عدد أعضاء مجلس الوزراء الذين تم إستدعائهم الى قاعة البرلمان و لم يحضروا	٠
١١	عدد أعضاء مجلس الوزراء الذين طلبوا الحضور الى قاعة البرلمان	٠
١٢	عدد مرات إستجواب أعضاء مجلس الوزراء	٠
١٣	عدد إجتماعات اللجان	٣١
١٤	عدد تقارير اللجان المكتونبة حول المشاريع القانونية في الدورةالى	١
١٥	عدد تقارير اللجان حول المشاريع القانونية التي كانت يجب أن يكتب عنها و لكنها لم تكتب	٢٤١
١٦	عدد الأسئلة الموجه من قبل أعضاء البرلمان للحكومة	٠
١٧	عدد الأسئلة الموجه من قبل أعضاء البرلمان و التي تمت الأجابة عليها	٠
١٨	عدد الأسئلة الموجه من قبل أعضاء البرلمان و التي لم تتم الأجابة عليها	٠

أهم الملاحظات حول الدورة الربيعية ٢٠١٦

أولاً: خلال هذه الدورة و قبلها، أي منذ ٢٠١٥/١٠/٦ لم يحصل أي إجتماع للبرلمان، هذه حالة غريبة لاتنسجم مع العمل البرلماني.

ثانياً: لقد أصدر البرلمان منذ بداية دورته الحالية، أي ما يقارب ثلاث سنوات (١٨) قانوناً و (٧) قرارات فقط، بالأضافة الى (١٥٥) مشروع إذ تمت له القراءة الأولى.

ثالثاً: بالنسبة الى ملف النفط فقد كان هنالك غموض يكتنف هذا الملف إذ لم يتمكن البرلمان من متابعة أو الأطلاع على حيثيات هذا الملف الحيوي سواء كان من ناحية بيع النفط في الاسواق العالمية أو عائداته أو كيفية و فحوى الأتفاقات المبرقة بين الحكومة و الشركات العالمية المختصة.[١]

رابعاً: لم يحصل إستدعاء أي وزير الى قامة البرلمان بهدف المسائلة أو الأستجواب.[٢]

خامساً: لم تتمكن اللجان البرلمانية ذات العلاقة بأداء اعمالها بشكل مطلوب سواءً من حيث قراقبة الحكومة أو متابعة المشاريع التي تمت لها تخصيص الموازنة في السنوات الماضية ولحد الآن، في حين كان من الضروري أن يساهم ديوان الرقابة المالية في عملية المتابعة.

سادساً: من مجموع المشاريع البالغة عددها (٣٦٢) مشروعاً و الذي كان من المفروض كتابة التقارير اللازمة عنها فقد تمت كتابة (١٢١) تقريراً فقط، أي بمعنى أن (٢٤١) مشروعاً ظل بدون كتابة التقارير بصددها.[٣]

سابعاً: لقد تم عقد (٣١) إجتماعاً للجان البرلمانية خلال الدورة الحالية.

ثامناً: إن دور البرلمان على الساحة السياسية لأقليم كردستان لم يحظ بالأهتمام اللازم في الأحداث الخطيرة و المصيرية كما يلاحظ، إذ لم يشارك به في القرارات السياسية من قبل الأطراف ة الأحزاب السياسية، علماً بأن قرار رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) يلزم القيادى السياسية في الأقليم بالرجوع الى البرلمان للبت في القرارات المصيرية.

---

١ –جاءت في المادة (٤٢) من المناهج الداخلي:

ا–إن اللجان الدائمية لها حق طلب المعلومات التييحتاجونها من الدوائر الرسمية و المنظمات الجماهرية و المهنية عن طريق نائب رئيس البرلمان.

ب–لو إقتنعت تلك الجهات المذكورة أعلاه عن إعطاء المعلومات، يتم إعلام رئيس مجلس الوزراء بذلك عن طريق رئيس البرلمان، في حالة عدم الرد في غضون (١٥) يةماً سيحال الموضوع الى رئيس البرلمان للبت فيه.

٢ –المادة (٦٩) من المناهج الداخلي تنص على:

أ/ في حالة إستجواب أحد أعضاء السلطة التنفيذية من قبل عضو برلماني، يجب إعلامة بكتاب رسمي من البرلمان.

ب/ على رئيس البرلمان إسا ل كتاب الأستجواب الى السلطة التنفيذية بعد إدراجة ضمن برنامج العمل الأولى جلسة بعد إعلامة، وسيحدد موعد الأستجواب بعد أسبوع في حالة إذا كان البرلمان في عجلة من أمره و عضو السلطة التنفيذية لم يبد الامتناع.

٣ –تنص فقرة (٤) من مادة (٧١) من المناهج الداخلي لبرلمان كردستان:

يرفع تقرير مشترك من كلتي اللجنتين بعد صياغته من قبل اللجنة القانونية وذلك بعد (١٠) أيام من تأريخ حضوره الى اللجنتين، فيما لو لم يطلب الأسراع للنظر فيه، فعندئذٍ يقدم في غضون خمسة أيام.

تاسعاً/ لقد تم تمديد العمل بقانون رقم (٣) لسنة (٢٠٠٦) الخاص بمكافحة الأرهاب في أقليم كردستان بموجب (قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ الخاص بتمديد مدة العمل بقانون مكافحة الأرهاب المذكور إعلاه و التي أنتهت مدة العمل به في ٢٠١٦/٧/١٦).

وكان من المفروض تنفيذ هذا القانون بشكل عملي، إلا ان هذا لم يحصل، فقد أصبحت الأقليم من هذه الناحية تعيش حالة فراغ قانوني واضح.

عاشراً: لقد أوقف العمل بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بأيجاد الدور و العقارات في أقليم كردستان – عراق لمدة سنة واحدة وذلك بموجب قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ إذ أنتهت العمل بهذا القانون في ٢٠١٦/٧/١٥، فكان من المفروض إما ان يعدل هذا القانون أو يمدد سنة أخرى، إلاّ أنّ الفراغ التشريعي الذي خلفة تعطيل البرلمان حال دون تعديل أو تمديد هذا القانون، مما إنعكست الحال سلباً على الوضع الأقتصادي لجماهير غفيدة من الذين يسكنون بالأيجار.

واقع البرلمان من خلال رؤية هيئة الرئاسة و رؤساء الكتل

بدأت عملية الأنتخابات يوم ٢٠١٣/٩/٢١، حيث عقدت الدورة الرابعة المنتخبة من قبل الشعب أول إجتماع لها يوم ٢٠١٣/١١/٦ إذ جرت مراسيم القسم القانوني للأعضاء..

بعد الأنتهاء من مراسم القسم لم تشهد قاعة البرلمان أي إجتماع آخر إلاّ يوم ٤/٢٩/ من سنة ٢٠١٤، إذ تم في هذا الأجتماع إنتخاب هيئة رئاسة البرلمان.

مع بداية شروع هذه الدورة بأعمالها كانت هناك خلافات و صراعات بين الأطراف و الأحزاب السياسية حالت دون قيام البرلمان بأداء أعمالها بشكل قانوني، فلو قارننا هذه الدورة بسابقاتها نجد أنها لم تكن بالمستوى المطلوب حيث أصدرت وصادقت على أقل قدر من القرارات و التوصيات نسبة بالدورات السابقة، إلاّ أنها ظلت كمؤسسة تشريعية وحيدة في الأقليم. إذ إحتضنت فالبية القوى السياسية تحت سقف واحد عن طريق صناديق الأقتراع في تجربة ديمقراطية دستورية فريدة من نوعها في الأقليم، إلاّ أن الصراعات و الخلافات القائمة بين الأطراف السياسية أختلطت الحابل بالنابل عندما أعترض الطريق أمام رئيس البرلمان في اليوم ٢٠١٥/١٠/١٢ عند معبر يردى بالذهاب الى أربيل حيث مقر عمله. فمنذ ذلك الحين ولحد الآن لم يبق، للبرلمان معناً ! مما أثر سلباً على الواقع الديمقراطي للعملية السياسية في الأقليم وعلى الصعدين الداخلي و الخارجي.

حرصاً منا و من موقع المسؤلية نحن كمعهد پەی PAY في إطار مراقبة البرلمان وتداعيات ماآلت اليه الواقع السياسي بعد ما حدث في ٢٠١٥/١٠/١٢ فقد أرتأينا أن نوجه ثلاثة أسئلة الى كل من رئاسة البرلمان و رؤساء الكتل بغية إستبيان الأسباب و النتائج و سبل معالجتها:-

السؤال الأول:- تعطيل البرلمان لماذا؟

السؤال الثاني:- ماهي النتائج السلبية لتعطيل البرلمان على الصعيدين الداخلي و الخارجي؟

السؤال الثالث:- ماهي السبل الكفيلة لتفعيل البرلمان؟

صرح السيد **د.يوسف محمد رئيس برلمان كردستان** في معرض جوابه للأسئلة المطروحة بما يلي:-

نص الأجابة للسؤال الأول: هنالك أسباب عدة لتعطيل البرلمان إلاّ أن السبب الرئيسي هو إستخدام القوة المسلحة من قبل حزب سياسي لفض الخلافات السياسية لصالحة، إذ ليس هناك بادرة أمل في الأفق ما لم يكف الحزب عن تدخلاته في أمور البرلمان و بعكسه ستكون الحال أسوأ مما عليها الأن. إضافة الى أن هناك أسباب آخرى زادت من تأزم الوضع إذ أن السيد (مسعود البرزاني) رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ينوى البقاء في السلطة كرئيس للأقليم، دون الحصول على شرعية برلمانية إنما حاول ان يكسب هذه الشرعية في خارج قتبة البرلمان، في حين قدم البرلمان مشروعاً قانونياً لتعديل قانون رئاسة الأقليم ينصعلى إنتخاب رئيس جديد الأقليم. إلا أن السيد البارزاني و حزبه قدمارسا ضغوطاً إستثنائياً لأجهاض مشروع البرلمان هذا، إلا أن جهودهما لن يكتب له النجاح، وفي نفس الوقت كان هناك إجتماع للأطراف السياسية يوم ٢٠١٥/١٠/٨ إذ لم تتوصل فيه الأطراف السياسية الى مايبشر بالأنفراج من الأزمة. فقرت الأطراف الرجوع الى البرلمان كى يتم مناقشة الموضوع هناك، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني أقدم على تعطيل البرلمان من

خلال قرار حزبي بحت. وغير قانوني في نفس الوقت، بتعطيل البرلمان، فحصل ما حصل في ٢٠١٥/١٠/١٢ عند معبر پردى، هناك سبب آخر هو ان أعضاء هذه الدورة من البرلمانيين كانوا أكثر نشاطاً و حيوية من ذي قبل فيما يتعلق بمراقبة الحكومة و استجواب ومسائلة الوزراء، خصوصاً وزير الثروات الطبيعية، فعندئذٍ أمر رئيس مجلس الوزراء بعدم حضور أي من الوزراء أمام البرلمان، وعندما قام البرلمانبتعديل المناهج الداخلي للبرلمان أدرجت فقرة جديدة تنص على مسائلة الوزراء فيابياً كأجراء قانوني لأرغام الوزراء على الأستجابة لطلب البرلمان أو على الأقل إتخاذ الأجراءات القانونية بحقهم ولو كانت غيابياً. هناك جانب أخر يجب الوقوف عنده إذ أصبحت عاصمة الأقليم تحت إحتلال و هيمنة قوة سياسية واحدة بحيث سمحتنفسها بسط سلطتها على جميع الهيئات و المؤسسات الحكومية و التشريعية، فلو أرادت مؤسسة تشريعية أن تتخذ إجراءاً قانونياً، حتى ولو كان لصالح الأقليم، فأنها تقف حائلاً دون إجرائها وتتدخل إذا لم ينسجم مع مصالحها و مصالح حزبها... كل هذه الحقائق التي ذكرتها هي أسباب حقيقية، لاتحمل الشك لتعطيل البرلمان.

نص إجابة السؤال الثاني:-

إن العملية الديمقراطية في اقليم كردستان، كما هي معلوم، قد أُنتهكت إذ ليس هناك الآن شئ إسمه الديمقراطية... حيث أن البرلمان الذي هو مصدر الشرعية قد تعطل بقرار حزبي وهذا إنتهاك صارخ بكل المعايير للشرعية القانونية والأسس الديمقراطية على الصيعيد الداخلي و الخارجي، هذا بالأضافة الى إنتهاء مدة رئاسة الأقليم التي تمت تمديدها في الدورة السابقة، إذ لم يعد الآن لرئيس الأقليم شرعية قانونية، مما أدى الى فقدان ثقة الناس بالحكومة ومؤسساتها.

على الصعيد الداخلي هنالك نتائج سلبية لاحت في الأفق إذ أرادوا تهميش وعزل إرادة الشعب و الشرعية القانونية للبرلمان من صنع القرار، وفعلوا... فلو كان البرلمان قائماً بسلام لما كانت الحكومة تستطيع أن تقطع قوت الشعب بأسم بدعة رادخار رواتب أوقم من رواتب الموظفين و المتقاعدين، لكان بالأمكان إستجواب الوزراء و حتى سحب الثقة من بعضهم... أما الآن فهذا غير ممكن في غياب الشرعية و البرلمان.

أما على الصعيد الخارجي، فنحن ليس لدينا مايميزنا عن منطقتنا، رغم التضحيات التي قدمتها قوات شعبنا من البيشمركه و مقاتلي كردستان ضد إرهابي داعش. هذا رمز لنضال أمتنا، إلا ان تعطيل البرلمان و إنتهاك الديمقراطية في الأقليم وقبول طرف بتداول السلطة بطريقة ديمقراطية سليمية جعل من المجتمع الدولي أن ينظر الى تجربتنا نظرة الأرتياب و الشك، إذ نحن في رؤية المجتمع الدولي لسنا شركاء في الحرب ضد داعش و إنما محاربون فقط نقاتل و نعطي التضحيات و هذا بلاشك قد تلك من شأننا وموقعنا على الصعيد الدولي.

جواب السؤال الثالث:-

بالنسبة الى موضوع المعالجة أنا أتصور أن جميع المحاولات و المقترحات المطروحة هنا وهناك لن تأتي بثمارها، إذ ان التعامل مع الوضع الراهن في كردستان سوف يحتاج الى طرف و أساليب آخرى و التي يمكن من خلالها وضع حدٍ لأحتكار السلطة وفرض الهيمنة على جميع المرافق و المراكز الحيوية من قبل حزب واحد في الحكومة الحالية دون غيره. فموضوع المعالجة لن تأتي بأعادة تفعيل البرلمان أو عودة الوزراء المخلوعين الى مناصبهم السابقة، إنما الحل الجذري يأتي بأزاحة الأسباب التي أدت الى تعطيل البرلمان و ايجاد حكومة بلا رقابة و متابعة تفعل ماتشاء بما ينسجم مع مصالحها التي تخدم مآرب ذلك الحزب، فالآن لقد أصبح كل كل شئ واضح للعيان فالحزب الديمقراطي الكردستاني حاول

مراراً حصول الشرعية القانونية، لممارساته اللاشرعية، من البرلمان، إلاّ أنّ البرلمان كان على دراية من نواياهم فلم يسمع بتمرير أي مشروع غير شرعي بنا في مبادئ و قوانين البرلمان لذلك لم يجد بداً من تعطيل البرلمان، إذ لجياً أخيراً الى استخدام القوة لتفيذه مخططاته و مآربه... لابد أن قضية حسم رئاسة البرلمان لن يتم إلاّ في إطار القانون، فاذا إندال على شئ فأنما يدل على أن رئيس الآقليم لاينوي ترك كرسي البرلمان بذريعة غياب البرلمان. إذ يمكن للكتل البرلمانية بأستثناء كتلة حزب الديمقراطي الكردستاني أن يعبروا بصريح العبارة عن رفضهم للواقع السياسي الراهن وايجاد حل جذري من خلال عقد إجتماعات للبرلمان خارج أربيل و الأنتهاء من حالة الأنقلاب التي نعيشة الشرعية القانونية في الأقليم.

كما صرح السيد **د.جعفر ئيمينكي، نائب رئيس البرلمان** بما يلي:-

الأجابة على السؤال الأول:-

إنّ تعطيل البرلمان ناتج عن تبديد التوافق السياسي المسبق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و حركة گۆڕان.

الأجابة على السؤال الثاني:-

فقدان الأستقرار السياسي الداخلي و التملص عن إنجاز شؤون الحكومة و المؤسسات الرسمية للأقليم مرهون بتقويض الحركة التجارية في الأسواق.

جواب السؤوال الثالث:-

حول كيفية تفعيل البرلمان، قبل كل شيئ يجب إعادة تفعيل البرلمان، ثم السعي لصياغة إتفاق سياسي جديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و حركة گۆڕان على أسس توافقية في البرلمان و الشراكة في الحكومة بعد مباحثات جدية وعودة المصداقية بين الطرفين.

السيد **فخرالدين قادر سكرتير برلمان كردستان** صرح بمايلي:-

لقد بدأت الدورة الرابعة للبرلمان أعمالها مع بعض الخصوصيات... أولاً يجب أن نعرف بأن الدورة الرابعة كانت أول دورة تم فيها إنتخاب أعضائها بنظا شبه مفتوح، لذا كان أعضاء البرلمان يتطلعون الى التعايش بشكل أعمق مع آلام الشعب، هذه إحدى خصوصيات هذه الدورة ثم مع بداية تشكيل رئاسة البرلمان و الحكومة كانت الحالة السياسية للأقليم معقدة للغاية، فقد تعاملت هذه الدورة مع القضايا و المشاكل بروحية قانونية عالية، مع ذلك أقول أن جميع أعضاء البرلمان و رئاسته هم كالثلج الناصح البياض خالي من كل البقع، لربما قد نجد من بينهم من هو أدنى من مستوى المطلوب، إلا أننا نقول عموماً، كانت بداية حسنة، إذ تناولت القضايا بموجب النصوص القانونية.

نص الأجابة للسؤال الأول:-

لماذا عُطلت الدورة الرابعة للبرلمان؟

أنا أعتقد أن النظام السياسي في كردستان لن يقبل بنظام برلماني يتخذ من الاسس الديمقراطية مبدأ و شرعة لنظامة التشريعي، يؤمن بالتعديد والآراء المتباينة و مبدأ النقاش الحر بين الأتجاهات المختلفة إنطلاقاً من مبدأ ماهو الخيار

الأمثل لمصلحة الشعب و طموحاته، أي أن العقلية السياسية لم تتبلور بشكل تـؤمن بمرجعيـة البرلمـان للنظـر في قضـايا الناس من جهة و التنسيق بين السلطة التنفيذية و ممثلي الشعب بما فيه الخير لعموم الشعب.

إذ إعتادت الأحزاب السياسية أن يجتمعوا في مقرات أحزابهم خلـف الكـواليس لمناقشـة قضـايا سياسـية تهـم مصـالح أحزابهم دون الأخز بمطالب و معاناة الشعب بنظر الأعتبار وبعد الاتفاق على صيغة نهائية تضمن لهم، أو بـالأخرى للحـزب الحاكم يأتون بموسودة الأتفاق الى قاعة البرلمان للتصويت عليها... وإن وجدوا معارضـة مـن قبـل ٔحدى الكتـل فعندئـذٍ تنهال عليها شتى أنواع العنوت و الأتهامات، بأختصار شديد، لإن السـلطة السياسـية القائمـة حاليـاً في الأقلـيم لـن تقبـل بنظامه ديمقراطي تشريعي تهمها أو تسعى لمصلحة عموم الشعب... فحدث ماحدث في تشـرين الأول مـن عـام ٢٠١٥ إذ تم عزل البرلمان الحزب الحاكم مستخدماً القوة الأمنية و العنف، في حين كان يدعي رمـوز الحـزب الحـاكم بنقـل هـذه التجربـة الفريدة ! الى الدولة العراقية الفدرالية لنتخذ منها مناهجاً لتجربتها الديمقراطية! علماً بأن برلمان العراق كان يعمل بكل مـا أوتيت له من صلاحيات دستورية و قانونيـة مـع القضـايا و العراقيـل الـتي قـد تواجهـه دون الوقـوع تحـت تـأثير أيّ مـن الأحزاب السياسية، إذ أن عملية المراقبة و مسائلة الوزراء تسـير علـى قـدم وسـاق، إذ أجـرى البرلمـان العراقـي، في وقـت سابق من دورته الحالية، عملية استخدام بعض الـوزراء الى قاعـة البرلمـان وتم مسـائلتهم وفـق القـانون إذ بلـغ الأمـر الى إمكانياته سحب الثقة من عدد من الوزراء و إحالتهم الى المحكمة الفدرالية، كل هذه الأنشطة و المسـؤليات مورسـت وفـق القانون وأنت بنتائج لاتحد عليها، غي حين يعيش البرلمان العراقي حالة من الفوضى السياسي و الأختلافـات السياسـية و الصراعات العرفية و المذهبية.... وأخيراً نقول شتان مابينهما.

جواب السؤال الثاني:-

إن موضوع عزل و تعطيل البرلمان، بأعتباره أعلى سلطة تشـريعية في الأقلـيم، مـن قبـل حـزب معـين، يعتـبر صـفحة سوداء أخرى من صفحات تأريخية الحافـل بالخروقـات... إنـه إهانـة صـريحة لأدارة الشـعب و تراجعـاً مشـهوداً للمشـروع الديمقراطي وإنتكاسة خطيرة للعملية السياسية... إن عملية الأقتراع و تداول السلطة همـا سمتـان اساسـيتان مـن سمـات المناخ الديمقراطي إلا أنهما أصبحتا اليوم سلعتان محظورتان هنا في الأقليم.... إذ ليس من يتجراً هنا أن ينـادي بهمـا إلاّ وستكون النتائج غير محمودة.

من الواضح، إن الحرب ضد إرهابي داعش قد أثرت بشـكل سـلبي علـى الوضـع السياسـي للأقلـيم برمتـه، إذ إتخـذت الأدارة الأمريكية و حلفائها الحرب ذريعة لبقاء الوضع السياسي القائم في الأقليم على حالها منوهاً بأن أي تغيير في رئاسـة الأقليم سيزداد الوضع أكثر سوءاً، إذ قلنا لهم أنتم تريدون الديمقراطية لبلدانكم ولا تريدونها لنا، بينما لدينا قـانون رقـم (١٣) في ٢٠١٣/٦/٣٠، ينص على أن ويلاية رئيس الأقليم ستنتهي في (٢٠١٥/٨/١٩)، الـذي شـرعته، بـين ليلـة و ضـحاها، كتلتان معينتان في البرلمان... علماً بأننا لم نكن في البرلمان حينذاك إذ لنا في المعارضة.

أما على الصعيد الداخلي فإن الاقليم يعيش حالـة فوضـى في غيـاب البرلمـان و مؤسسـة التشـريعية، إذ ليسـت هنـاك عملية المراقبة ولا فرصة لتشريع القوانين و القرارات، فصدور قرار الاصلاحات، قضية رئاسة الاقليم... كل هذه المشـاريع لن تتحقق في غياب البرلمان، فلو كان البرلمان كمؤسسة تشريعية قائمة وفعالة لما كانت الحالة المعاشـية لمـوظفي الاقلـيم و صلت الى ما وصلت اليها اليوم، إذ كان بأمكان البرلمان استجواب الوزراء المعنيين حول الموضوع، فلـو عجـز البرلمـان

عن ايجاد الحول لوضع حد لمعاناة هؤلاء الناس كنا نحاول سحب الثقة منهم.... كما استحدثنا إدارة خاصة بصندوق عائدات النفط و الغاز، الذي تمت المصادقة على هذا القانون في وقت سابق، كما هناك موضوع آخر هو مشروع الأستفتاء العام، إذ قمنا بتشكيل المفوضية العليا لأنتخابات الاقليم، بمعنى إننا قمنا بترسيخ أسس الدولة الكردية المستقلة... ثم أكدنا بألحاج شديد على الثقافية لعائدات النفط و الغاز بدلاً من ايداعها في مصرف يتصرف بهذه العائدات كيفما يشاء... هذا غيض من فيض، إن صح التعبير، للفساد الأداري و المالي الذي يشهدهُ الاقليم في فياب السلطة التشريعية.

جواب اسؤال الثالث:-

مما لاشك فيه أن تعطيل البرلمان حصل بمزاج حزبي و بقرارتعسفي من حزب معين، فلو أرادت بعض من الاحزاب السياسية إعادة تفعيل البرلمان بما يضمن مصالحها دون العودة الى الاسس و القوانين المرعية، هذا أمر مرفوض إذ لانقبل ان يتحول البرلمان الى آلة طيعة تحركة الاحزاب السياسية بما يلائم و مصالحها.

هنالك محاولات جادة لتفعيل البرلمان وتغيير هيئة الرئاسية دون ان يكون هناك مبررات قانونية... فإن كانت هناك بادرة غير قانوني صدرت من هيئة الرئاسة فليضعوا النقاط على الحروف وإعلان الحقائق على الملأ...! إذ نحن على يقين بأن جوهر الازمة يمكن في كرسي رئاسة ارقليم وليست رئاسة البرلمان.

صرح السيد **ئوميد خوشناو، رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني** بما يلي، إذ قال :-

جواب السؤال الأول:-

إن السبب الأول يمكن في رؤية هذه القوة السياسية التي جاءت من المعارضة الى السلطة لأول مرة، والى رئاسة البرلمان بالذات، إذ أنها كانت تتعامل بنفس الروحية و الادارة السابقة عندا كانت في المعارضة، على سبيل المثال، اشتركت هذه القوة في الحكومة و أخذت رئاسة البرلمان، إلاّ أنها كانت تتعامل بأسلوب إزدواجي مع شعب كردستان، إذ تنوي الأحتفاظ بالأصوات التي حصلتها من الاطراف التي كانت لها الاتفاق معها ايام المعارضة هذا من جهة ومن جهة آخرى عندما كانت في السلطة اثارت اموراً لم تكن مطروحةً خلال (٢٥) سنة الماضية، كما قامت بخروقات عديدة.... انتم لستم هذه المنظمة التي تتابع امور البرلمان بروح استقلالية غير منحازة، انظروا ماذا فعلوا خلال هذه السنة من خروقات و تجاوزات...؟ إذ لم تكن هذه القوة عند مستوى المرحلة بل لم تكن عند مستوى هذا المنصب. لقد قلنا في مناسيات سابقة إن اياماالأقتتال الداخلي المشؤوم كانت هناك معركة دموية تدرور رحاها بين قوتين رئيسيتين في الاقليم، إلاّ ان كانت هناك لاؤية عقلانية حالت دون زج البرلمان في قتال أو صراع لم نكننحبذه، ولم تسمع لهذه المؤسسة الوطنية ان تتورط في الصراعات الحزبية داخل قاعة البرلمان وانما احتفظت بأستقلاليتها و عدم انحيازها، وبقت مرجعاً محايداً، اما في ظل رئاسة طؤران فقد البرلمان مصداقيته نتيجة للخروقات التي اقدمت عليها حركة گۆڕان إذ عمت المشاكل و التناصر الى داخل المجتمع وزجت بها اطراف آخرى، فلهذا يمكننا القول بأن البرلمان في هذه الدورة لم يكن سقفاً يجمع كل القوى السياسية.

جواب السؤال الثاني:-

من الواضح ان تعطيل مؤسسة وطنية تشريعية كالبرلمان، لابد و ان يخلف تأثيرات سلبية على كل الاصعدة، في الوقت الذي نحن كأعضاء و كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني نفاخر بمساهمتنا في إقامة هذه المؤسسة الآن ومستقبلاً

لتكون مرجعاً لأدارة ذاتية على أسس ديمقراطية، ان ما حصل للبرلمان في السنة الماضية كان له تأثير سلبي على الصعيد الداخلي و الخارجي... كان من المفروض ان لايؤدي صراع بين حزبين الى تعطيل البرلمان، ثم لو كان البرلمان جاداً ومرجعاً لكان أخذ على عاتقة مسؤلية تسوية الخلافات بين هذين الحزبين.

على الصعيد الخارجي... نعم كان له تأثيراته الخاصة سواء من ناحية سمعته كمؤسسة تشريعية أو من ناحية فقدان المصداقية. إذ ينبغي ان نعترف بهذه الحقيقة المرأة. اما على الصعيد الداخلي، فكان البرلمان مرجعاً و كان البرلمان مقدساً، إلا ان تلك القوة التي استحوذت على البرلمان قد سارت على نهجها السابق ايام كانت في المعارضة، و انها على قدرما استطاعت هذه القوة ان تشوه سمعته البرلمان بحيث اصبح عندالمواطن مصدر الأزدراء و الكراهية بدلاً من ان يكون مصدر امل و عنوان كرامة الانسان الكردي. إذ اصبحت قاعة البرلمان اليوم مكان للأحاديث و الاقاويل الفارغة.

جواب السؤال الثالث:-

لايخفى علينا نحن الاحزاب السياسية و جماهير شعبنا بأن الدورة الحالية قد تمت بناؤها على مبدأ التواقف الوطني، بالنسبة لنا كان هذا التوافق من حيث المبدأ كان توافقاً لليوم و للمستقبل و المواجهة تحديات المستقبل و للمشاكل العالقة بيننا وبين الحكومة الفدرالية و كذلك لمواجهتنا مع عناصر إرهابي داعش. فقد إستغلت حركة طۆران هذا التوافق و تصرفت تصرفاً كان لا يليق بالعرف البرلماني، إذ بعد توزيع المناصب حاولت حركة گۆران عملياً حرق القوانين و المبادئ المتعارف عليها في إدارة الدولة و البرلمان وعدم الألتزام بها... لذا أعلننا لجماهير الشعب و لحركة گۆران خصوصاً بأن هذا التوافق قد إنتهى مع حركة طۆران وأصبح منذ الآن باطلاً، نحن نتهم حركة گۆران دون غيرها، بالرغم من ان حركة طۆران تدعي بأن نقطة الخلاف جاءت من تعديل قانون رئاسة الأقليم، لكن أثناء تعديل قانون الرئاسة كانت تقابلنا أربعة أطراف و إن جميع هذه الأطراف كانت لها موافق إيجابية، ماعدا حركة گۆران إذ وقفت في خندق المعارضة، في البداية أرادت حركة گۆران ان تعمل بمنطق الأقلية و الأكثرية، ثم بدأت بأستدراج مؤيديها والبسطاء من عاقة الشعب الى الشارع و بدأت بتحريض الناس على مداهمة المقرات التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وأشعال النار فيها واستشهاد عدد من كوادر الحزب، كما حاولت إثارة الشغب و الفوضى في باقي مدن الأقليم، مما أدت هذه الأعمال الى ماحصل في ٢٠١٥/١٠/١٢، في الوقت الذي نحن وجميع الأطراف نطالب بأعادة تفعيل البرلمان ولكن لدينا طريقة مختلفة، نحن نريد أن يكون البرلمان مرجعاً و لكن برئاسة جديدة بعيداً من الأتحاد الوطني و الحزب الديمقراطي الكردستاني و حركة گۆران.

كما صرح السيد **برزو مجيد رئيس كتلة گۆران في برلمان كوردستان** بهذا الصدر حيث قال:-

جواب السؤال الأول:-

السبب الرئيسي لهذا الوضع هو ان (**پارتى**) لم يكن متفائلاً منذ البداية بهذه الدورة البرلمانية وكان قلقا للغاية، لأنه كان في الدورات السابقة استطاع ان يكوّن الأغلبية البرلمانية و يمرر مشاريعة، إلاّ أنه لم يستطع ان يحصل في هذه الدورة على الأغلبية البرلمانية، و هنالك سبب آخر هو ان أسلوب العمل في هذه الدورة مختلف مقارنة بالدورات السابقة، إن هذه الدورة و منذ بدايتها كانت حافلة بالأنشطة و الفعاليات مما جعل من پارتى ان يشعر بتهديد حقيقي تجاه موضوع رئاسة الأقليم...

جواب السؤال الثاني:-

بعد إنتفاضة ١٩٩١ أجرينا مباحثات كثيرة وتبادلنا الآراء حول ما إذ كان بالأمكان إيجاد مؤسسة قانونية لتكون بمثابة مرجع وطني لجماهير شعبنا، فجاءت المحاولات بثمادها فصارت لنا تلك المؤسسة في ١٩٩٢ والتي تمثلت في برلمان منتخب من خلال عملية ديمقراطية نزيه، إذ تشكلت حكومة وطنية منتخبة شاركت فيها جميع الأطراف و القوى السياسية، إلا ان تعطيل هذه المؤسسة فيما بعد من قبل حزب واحد يمكن ان يترك آثاراً سلبياً قد تؤدي الى تشوية سمعة الأقليم و نظامه السياسي على الصعيد الخارجي.

جواب السؤال الثالث:-

إستقلالية القانون، مجابهة الأزمات، وضع أسس أو آلية لأصلاح جذري للمشاكل و الخلامات خصوصاً الازمة الاقتصادية، هذه جملة من القظايا التي تمهد الطريق الطريق أمام الأطراف السياسية للجلوس الى طاولة الحوار بحثاً لأيجاد مناخ سياسي مناسب يمكن من خلالها تسوية جميع الخلافات بما فيها إعادة تفعيل البرلمان.

صرحت السيدة **بيگەر طالباني، رئيس كتلة الأتحاد الوطني في برلمان كردستان**، بما يلي:-

جواب السؤال الأول:-

كان هناك خلافات بين الأحزاب أو بالأخرى بين الكتل السياسية في البرلمان حول قضية قانون رئاسة الأقليم، لقد تم تمديد رئاسة الأقليم مدة سنتين في الدورة البرلمانية السابقة لكن المشكلة لم تحل، لذا حاولنا تعديل هذا القانون بحيث يتفق عليه جميع الكتل حول كيفية انتخاب رئيس الأقليم إما داخل البرلمان أو مباشرة من قبل الشعب في إطار عملية إنتخابية نزيهة... إذ ان الحالة السياسية آنذاك لم تسمع بأجراء عملية الأنتخابات، مما أدت الى تفاقم الخلافات بين الكتل البرلمانية، إذ كان هنالك خمس كتل و كانت لديها رؤى متباينة ولديها مشروع قانون لتعديل قانون رئاسة الأقليم، في نفس الوقت تم تشكيل لجنة خاصة حول تعديل آو تغيير النظام السياسي في أقليم كردستان عن طريق الدستور، كل هذه الأمور كانت تشكل أسباب و عوامل لتعميق الخلافات، صحيح أن السبب الرئيسي هو تعطيل البرلمان إذ لم تكن الكتل أو الأحزاب السياسية عند موقع المسؤولية لمعالجة هذه المشكلة أو لم تأخذ الموضوع على محمل الجد، إذ إنني على قناعة تامة بأن جميع الأطراف السياسية مسؤولة و مقصرة أمام الوضع القائم في الأقليم.

جواب السؤال الثاني:-

نعم، إن تعطيل البرلمان له تأثيراته الخاصة على تشوية سمعته الأقليم وعلى تراجع كبير للمشروع الديمقراطي، إضافة الى ان تصرف كهذا يعتبر إستهانة صريحة لرأي الماخب و بالتالي إهانة لكرامة الانسان الكردي حين يطرد رئيس أكبر مؤسسة تشريعية في الأقليم و يمنع من ممارسة اعمال... ثم هناك حرباً لم تكن في الحسبان ان نخوضها مما زاد من الطين بلّة، لكنها لايمكن ان نتخذها ذريعة لعدم تفعيل البرلمان و إعادة الأمور الى بصابها. إذ كان في كثير من لقاءاتنا مع الوفود الأجنبية سمعنا منهم بأنهم على دراية بأن مدة ويلاية رئيس الأقليم قد إنتهت. لكن بسبب الحرب الدائرة في المنطقة مع إرهابي داعش ومدى مخاطرها على أمن و إستقرار المنطقة، إضطرت تلك الدول ان تتعامل مع رئيس الأقليم كحالة إستثنائية بأعتبارة قائداً لقوات البيشمركة المسلحة. لكن بعد الأنتهاء من حرب الأرهاب فعندئذٍ يتضح مدى العار الذي شوّه سمعة الأقليم في المحافل الدولية، وحجم تراجع المشروع الديمقراطي على مرأى من العوالم الديمقراطية في

العالم. إذ يمكن ان تتغير مواقف الدول الخارجية تجاه الأقليم، في الوقتالذي باتت حكومة أقليم كردستان بدون مراقبة و بدون قرارات و تصديق الميزانية و كيفية صرفها... حيث أصدرت الحكومة في وقت سابق جملة قرارات دون ان تكون لها أُطراً قانونياً... مما إنعكست سلباً على الوضع الأقتصادي و الأجتماعي بل جلبت مشاكل و أزمات إدارية و مالية باتت عبئاً على كاهل المواطنين.

الجواب الثالث:-

هنالك مخرجان للوصول الى حل لهذه الأزمة، لاثالث لهما، الحل الأول هو إما ان نتخلى عن اهداف ورغبات أحزابنا السياسية ونجتمع نحن الكتل البرلمانية للتنسيق معاً لأستئناف إجتماعاتنا البرلمانية بعيداً عن إرادة الأحزاب، رغم انه، برأيي هذا حلٌ بعيد المنال وصعب للغاية إذ هناك آراء ورؤى مختلفة... وإما ان تعي الأحزاب السياسية الى رشدها، ةتشعر بمدى خطورة الوضع السياسي في كردستان و اتخاذ قرار حاسم و جريئ بأعادة تفعيل البرلمان.

كما صرح السيد **أبوبكر هەڵەدنی، رئيس كتلة يەگرتوو الأسلامي – الرابطة الأسلامية** بما يلي:-

جواب السؤال الأول:-

تردي الأوضاع السياسية كانت لها تأثيرها على اعمال و انشطة برلمان كردستان، هناك سببان رئيسيان، أولاً: أجرت انتخابات هذه الدورة بقوائم شبه مفتوحة مما شجعت الأعضاء المنتجبة السعي بهمة و إرادة اكبر من ذي قبل لتقديم أفضل الأعمال ليبرهنوا للناس، من خلال الوسائل الأعلامية بأنهم ليسوا خاضعينلهيمنة احزابهم السياسية بل انهم اصحاب آراء واتجاها تهم المستقلة ويرغبون بتقديم ماهو أفضل للمواطنين. أما السبب الثاني: أصدار مجموعة قوانين جيدة من قبل البرلمان قد تؤدي الى جعل الأقليم ذو نظام مؤسساتي أسوة بالأنظمة الديمقراطية السائدة في الدول المتقدمة، من هذه القوانين:-

قانون موازنة الأحزاب، صندوق عائدات النفط و الغاز، مساندة شعبنا في غرب كردستان، إرسال قوات البيشمركة الى كوباني، القرارات الخاصة بظروف البيشمركة، قانون إعداد الدستور، مفوضية الأنتخابات، كل هذه القوانين كانت جيدة، إلاّ أنها لم تحظى بالترحيب من قبل أطراف معينة.

وهناك سبب آخر إذ لم يكن أقل تأثيراً من السببين الآخرين وهو موضوع رئاسة الأقليم الذي إنفجر في وسط البرلمان... إذ وضعت لمعالجة هذه الحالة ثلاثة حلول، أولها، مسألة الدستور الذي لم يتم حسمه، ثم إجراء الأنتخاب، أيضاً لم تتم إجرائها، وأخيراً تعديل قانون رئاسة الأقليم، حيث لم يتم تعديله أيضاً، هذا من جهة، ومن جهة آخرى فقد كان هناك عقدة تأريخية وعقدة سايكولوجية تخص موضوع رئاسة الأقليم، كل هذه المسائل كانت لها تأثيراتها على تعطيل البرلمان.

إجابة السؤال الثاني:-

لقد إلتقينا خلال هذه السنة بعدد من وفودٍ المنظمات الأجنبية إذ عبروا عن قلقهم تجاه ماحل بالبرلمان، وإن عدداً كثيراً من ممثلي الدول الخارجية قالوا لنا بصريح العبارة إنّ هذه المساعدات التي نقد مها لقوات البيشمركة ليست مقتصرة على دحر الأرهاب و الأرهابيين و انما من أجل استتباب أسس الديمقراطية في الأقليم... لكننا قلقون اليوم عندما نرى الديمقراطية قد تراجعت بشكل رهيب إذ لم يبقى معنىً للديمقراطية في اقليم كردستان.

قال نائب رئيس البرلمان الألماني في معرض حديثة بهذه المناسبة: ((إنها لفضيحة كبيرة عندما نجد في أقليم كردستان قد تعطل البرلمان)). الآن لم يبق شئ اسنه برلمان... فالحكومة تعمل وتتصرف حسب أهوائها بعيداً عن غياب البرلمان... فقد أهينت هيبة أعضاء البرلمان، إذ لدينا نحن كمثلي الشعب عشرات المعاناة بسبب هذا الموضوع، فعندما نتائج شكوى أحد المواطنين في مؤسسة حكومية نتلقى الكراهية بدلاً من الترحيب! مضت على هذه الدورة ثلاث سنوات

دون مناقشة الموازنة وتزداد معاناة المواطنين يوماً بعد يوم وتتراكم إذ لم تعد هناك إرادة لحل هذه المعاناة مما أدى الى زعزعة ثقة المواطنين بالأنتخابات و العملية الديمقراطية. على سبيل المثال لنأخذ نسبة التسجيل في النظام البايومتري حيث نرى هناك تراجعاً ملحوظاً لأقبال الناس على مراكز التسجيل في المحافظات إذ نجد نسبة التسجيل في المحافظة السليمانية لم يتجاوز ٧٪، وفي اربيل ٤٪، وفي محافضة دهوك بلغ الى ١١٪، هذا دليل واضح على فقدان الثقة لدى مواطني الأقليم بهذه السلطة.

إن تعامل هذه الدول مع الأقليم مبنية على هدفين إثنتين، أولهما، سعي بعض من هذه الدول وراء مصالحها... الهدف الثاني هو حرب ضد إرهابي داعش، إذ لم تجد هذه الدول محاراً أكثر إخلاصاً من المحارب الكردي الذي يحارب الأرهاب بضراورة لامثيل له في الخطوط الأمامية... إذ تدرك الدول الغربية مدى خطورة مايسمى بالدولة الأسلامية على الأمن و الأستقرار تلك الدول، فعندما تضع الحرب أوزارها عندئذٍ تلمح في الافق نتائج وتداعيات هذه الحرب... إذ ان المناطق و الأراضي الكردية خارج الأقليم و التي حررتها قوات البيشمركة بدمائها الذكية لم تكن لقمة سائغة لكرد، إذ ليس هناك ضمانات أكيدة لمسك تلك الأراضي وبقاء قوات البيشمركة فيها، فالحكومة المركزية كانت قد كشفت عن نواياها في وقت سابق بأستئناف القتال مع الكرد منتهزة فرصة الخلافات القائمة بين الأطراف السياسية و الحالة المتأزمة في الأقليم.

جواب السؤال الثالث:-

أنا أرى لو ظلت الحالة السياسية حتى سنة ٢٠١٧ حيث موعد الأنتخابات، سيشهد الأقليم اياماً أصعب من ذي قبل... لأن الدورة الحالية ستنتهي عندها، في الوقت الذي نجد أن المواطنين في حالة لم بعد لديهم أدنى أمل بمستقبلهم و مستقبل العملية السياسية و المشروع الديمقراطي... أني اتوقع أن تطرح الأطرف السياسية مبادرة جديدة لمعالجة جميع الخلافات صفقة واحدة، لكي لاتصل الأمور عند هذا الحد أنا اقترح أن تجتمع الأطراف الخمسة بروح التفاني ونكران الذات لمعالجة جميع الخلافات بروح عالية من التسامح و التآخي تاركاً ورائهم احداث الماضي وفتح صفحة جديدة بحيث نؤدي الى تسوية أهم القضايا التي تتمثل في: تفعيل البرلمان، تفعيل الحكومة، الدستور، الأصلاحات، الأستفتاء، العلاقات مع بغداد، ستراتيجية الحرب مع داعش و بعد داعش، الوضع الأقليمي إزاء الخطاب الوطني، المؤتمر القومي... برأيي يمكن للأتفاق الجديد، إن عقد، أن يحقق مقاصد وطموحات جميع الأطراف، فمثلاً، الأطراف الأربعة يطالبون بالنظام البرلماني و إجراء الأصلاحات، بينما مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني تتمثل في بقاء البارزاني في رئاسة الأقليم، وإجراء الأستفتاء... يجب أن لا ننسى بأن الأتحاد الوطني الكردستاني قد طالب بحق تقرير المصير لشعب كردستان في سنة ١٩٨٤ بينما أكتفى البارزاني في ذلك الوقت بالحكم الذاتي فقط. وإن طرح موضوع الفدرالية على أرض الواقع في البرلمان سنة ١٩٩٢ كان قد أتى بها الأتحاد الوطني الكردستاني أيضاً... لكن، على آية حال، فمن الممكن أن تحقق هذان المطالبان پارتى و بالمقابل على پارتى ان يستسلم لأجراء إصلاحات جدية و جذرية في النظام السياسي الأقليم. إني سمعت منظم حركة گۆڕان يقول: لو تم تغيير النظام الرئاسي الى نظام البرلماني فلا مانع لدينا لبقاء مسعود البارزاني في منصبه... إذن يمكن تجاوز هذه المرحلة في ضوء الحول المطروحة أعلاه، وإلا هنالك إحتمال العودة الى سابق عهدنا، وربما نعود الى تقسيم الأقليم الى إدارتين منفصلتين.

كما صرح السيد **مروان گەلالی، رئيس كتلة الجماعة الأسلامية** بالأجوبة التالية:-

جواب السؤال الأول:-

إن برلمان كردستان كان في السابق أصبح أداة سهلة تستغله الأطراف السياسية تمرير مشاريعها السياسية وبالأخص الحزبان الحاكمان، إذ كان ليس بالأمكان إصدار قانون دون إستحصال الموافقة من الحزبين الأتحاد الوطني و الديمقراطي الكردستاني، إلاّ ان جاءت هذه الدورة بحُلّة جديدة وإدارة حيّة، حيث أصدرت مجموعة قرارات قيّمة تصب في مصلحة المواطنين، كما خطّت خطوات جريئة بالأتجاه الصحيح خصوصاً فيما يتعلق الأمر بتعديل قانون رئاسة الأقليم لكي يكون النظام السياسي في بلدنا نظاماً مؤسساتياً مبنياً على الأسس الديمقراطية... بمعنى أن الشخص الذي يتولى منصب رئاسة الأقليم يجب ان لايتصرف حسب إرادة الحزب الذي ينتمي اليه، وإنما يجب أن يتحرك من منطلق قانوني و دستوري ينسجم مع طموح و مصالح الشعب و بعكسه يجب ان تكون هناك جهة مختصة لمسائلة وفق القوانين المرعية... أنا أعتقد بأن هذا هو أحد الأسباب لتعطيل البرلمان، إن الأتفاق الستراتيجي المبرم بين الأتحاد الوطني و الحزب الديمقراطي الكردستاني قد هيأ مناخاً سياسياً مناسباً لهما في الدورة السابقة، إذ كان بأستطاعتهما تمرير أي مشروع قانوني أو قرار سياسي لصالحها في البرلمان كونهما بشكلان الأغلبية البرلمانية... إلاّ أننا نجد في هذه الدورة الحالية أن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني باتت وحيدة ولم تحظى بالثقل الذي كانت تتمتع بها في الدورة السابقة، مهدرت أكثر من مرة بتعطيل البرلمان... إذ أقدمت على تنفيذ تهديدها في ٢٠١٥/١٠/١٢ مستخدمة قوة مسلحة من افراد حزبها.

جواب السؤال الثاني:-

نعم... ان تعطيل البرلمان اتى بنتائج سلبية على مشاعر المواطن الكردي في الأقليم إذ لم يبق لديه أدنى ثقة بالحكومة و مؤسساتها ولا بعملية الأنتخابات وبالمشروع الديمقراطي... فمثلاً لو ننظر الى نسبة إقبال المواطنين على مراكز تسجيل البايومتري نرى بأن التسجيل لدى هذه المركز قليلة جداً، هذا قد يشكل مخاوف كبير للأقليم فيما يتعلق الأمر بمشاركة مرشحينا في البرلمان و الحكومة الفدرالية... هذا بالأضافة الى ماتجري في الأقليم من الفساد الأداري و المالي و إحتكار السلطة و عدم قيام العدالة الأجتماعية... مع كل هذه الحالات السلبية نجد ان الرقابة البرلمانية مفقودة، فلو كان هناك برلمان مستقل لكان أمر سحب الثقة من غالبية الوزراء أمراً محتوماً.

أما على الصعيد الخارجي... أقول لو لم تكن هناك الحرب ضد إرهابي داعش قائمة لكانت الدول الخارجية تستكنف أن تسلم على قادة الأحزاب وقادة الحكومة... إذ ان ماحصل للبرلمان أو الأنتهاكات التي أُرتكبت بأسم الديمقراطية لاتقرها المبادئ و الاعراف الدولية، أني أتوقع بعد الأنتهاء من حرب داعش لم يعد هناك من يساندنا أو يؤيدنا لأعلان الدولة الكردية المستقلة، لربما يمكن الوقوف بوجهنا دون تحقيق حلمنا هذا...

الأجابة على السؤال الثالث:-

هنالك قول في النصوص الأسلامية المقدسة، يقول، إذ إعترف شخص بذنبه فلا جناح عليه، هنالك طرف بفعل مايشاء وهنالك أفواه تقول يا إخوان لقد أخطئتم... يا إخوان أنتم تفرضون إرادتكم، لديكم جهاز قمعي تعسفي لكبت الأصوات الحرة، انتم تغاتلون الصحفيين... لاتستمعون لنداء الشعب وكأن هذه الأحداث تحدث في موزنبيق... إذ أن هذه المشاكل لم تأتِ قضاءً وقدرا إنما هي مشاكل مختلقة، لو كان هنالك إرادة حقيقية لتطبيع المناخ السياسي في الأقليم فليعترف المخطيئ بخطة ويعاهد المواطنين والأطراف السياسية الأخرى بأجراء إصلاحات شاملة وجزرية حفاظاً على

سمعة الحكومة و إحياء مبادئ الديمقراطية... إني على قناعة تامة بأن الطرف الذي عيث بالأشياء يستطيع أن يعيد الأشياء الى طبيعتها.

صرح **د.شوان قەلادزەیی، رئيس كتلة الحركة الأسلامية** بما يلي:-

الأجابة على السؤال الأول:-

أصدرت هذه الدورة الحالية لبرلمان كردستان جملة قوانين دون غيره من الدورات السابقة لتصب في النهاية في مصلحة الشعب و الحكومة منها: المصادقة على قانون الجامعات الأهلية، إعادة جامعة كردستان الى ملاك وزارة التعليم العالي، كذلك المحاولة لتعديل قانون رئاسة الأقليم... الاّ أن الطرف المقابل – أقصد PDK، بات يقدم تفسيرات خاطئة وأعتبرها بهدم التوافق و حياكة مؤامرة ضدهُ، ثم سدّ الطريق امام عبور رئيس البرلمان معبر بردي للذهاب الى اربيل حيث مقر عمله، بحجة قطاع السبل امام حدوث المظاهرات ضد رئيس البرلمان و التشهير به من قبل أناس غير مسؤلة! ! إذ يعتبر هذا الحدث نقطة إنطلاق الأزمة الحالية.

جواب السؤال الثاني:-

إن تعطيل البرلمان اتى بنتائج خطيرة لم تكن في الحسبان، منهما: تقنين رواتب الموظفين قد يصل الى ربع من مجموع رواتبهم، فقدان المراقبة على المؤسسات الحكومية، إهدار العائدات و أوال العام ينيناً ة يساراً، تجميد الحكومة، وتعطيل البرلمان، إلزام المواطنين على قبول سياسة التجويع والتقشف بصورة عامة و الموظفين بصورة خاصة، كما تم تفريغ البنوك الاهلية و الحكومية من أصدرتها... عاث الفساد، عمّ الفقير و البطالة بشكل رهيب، الكساد الأقتصادي، هجرة خيرة شباب الوطن الى حيث لايدري تاركاً وراءها الاهل و الوطن، فقدان ثقة الشعب بالحكومة و البرلمان، فقدان الأمل بأجواء إصلاحات إن كانت هناك إرادة جدية لأجرائها.

وعلى الصعيد الخارجي أصبحت لدى الدول الخارجية، الصديقة منها و المعادية، قناعة بأننا لانريد إدارة مؤسسات الدولة من رؤية قانونية ومبادئ ديمقراطية، حتى لانؤمن بالدولة المؤسساتية وتداول السلطة، لذا فوجئنا بسيل من الأنتقادات المرة و الأذعة من قبل تلك الدول.

جواب السؤال الثالث:-

ماذا علينا فعله لتفعيل البرلمان؟ أولاً يجب ان نسعى لتحقيق توافق حقيقي بين الأطراف السياسية جنيعاً، رغم إني لم أتوقع تحقيق هذا التوفق حيث عقدت في السابق عشرات الأجتماعية إلا انها لم تأتِ بنتيجة... إذ يمكن لأعضاء البرلمان أنفسهم معالجة الخلافات و المشاكل ويمنحوا الحياة للبرلمان وذلك بأعادة تفعيلية من خلال دعوة الأعضاء من قبل رئيس البرلمان لعقد إجتماع أعضاء البرلمان في مدينة أربيل، فإن لم يحصل الأجتماع هناك فليجتمع في السليمانية أو في كركوك أو حلبجة، بحيث تبدأ الأجتماعات بشكل دوري شيئاً قشيئا الى أن يستعيد البرلمان عافيته، بذلك يمكن أن يكتسب البرلمان شأنه و مكانته ليكون مصدر قوة، إلا أننا لم نلمس من رؤساء الكتل إرادة جدية لعقد مثل هذه الأجتماعات، سوى إطلاق التصريحات الفارغة من على شاشات القنوات الأعلامية... دون الأشارة الى ضرورة عقد تلك الأجتماعات و إعادة الحياة للبرلمان.

كما صرح السيد **سرود سليم من كتلة أبناء النهرين** إذ قال:-

الأجابة على سؤال الأول:-

نأسف لما حصل للبرلمان هذه المؤسسة التشريعية التي كانت رمزاً للديمقراطية التي كانت نمارسها، إذ لم يعد بأستطاعة البرلمان عقد إجتماعاته الدورية و الأستثنائية، إذ لا يعلم ماذا يجري الآن في الشارع، ولا يعلم كيف تجري عملية الأصلاحات في الحكومة، فالسبب الرئيسي لتعطيل البرلمان يمكن في صراع الأطراف السياسية و عدم قبول الرأي المقابل، لو بادر طرف بتقديم بعض التنازلات من أجل الوصول الى الحل، طبعاً لاتعتبر هذا نقصاً بل تفانيا من أجل الوطن و الشعب.

جواب السؤال الثاني:-

من الواضح إن تعطيل البرلمان قد ترك آثاراً جانبياً على الصعيدين الداخلي و الخارجي، إذ وجدت الآن الحكومة نفسها أمام جملة من المشاكل، منها سد الفراغ الحاصل في مناصب عدد من الوزارات وكالة، أثر أزمة البرلمان، مما أوجد ثقلاً إضافيا على كاهل الحكومة، في حين تنوي الحكومة القيام بأجراء إصلاحات شاملة على جميع الأصعدة، فهل يمكن للحكومة القيام بأصلاحات كهذه في غياب البرلمان؟ إذ أن مسؤولية البرلمان تتمثل في مراقبة ومتابعة كيفية تنفيذ هذه الأصلاحات ومن ثم تصديقها ! فما دام البرلمان معطل عن العمل فإن جميع الأنتقادات تكون موجه للحكومة، بينما لو كان البرلمان قائماً فمن الممكن أن تتوزع هذه الانتقادات على الجانبين، أما فيما يخص أعضاء البرلمان فأنهم في حالة نفسية صعبة... إذ يقول القائل لنا أنتم لم تستطيعوا معالجة مشاكلكم فكيف تعالجون مشاكل شعب حائر من أوره ؟!

جواب السؤال الثالث:-

أما فيما يتعلق الأمر بتطبيع الوضع السياسي في الأقليم، على جميع الأطراف السياسية عدم غلق باب الحوار و الدخول الى مباحثات مباشرة مع بعضهم، ووضع الملفات القديمة جانباً وفتح صفحة جديدة بغية الوصول الى إتفاق جديد يضمن للأقليم و شعبه الأمان و الضمان و العيش الرغيد و تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

السيدة **وحيدة ياقو، من كتلة تجمع الشعب الكلداني السرياني الآشوري** إذ يقول:-

جواب السؤال الأول:-

إن سبب تعطيل البرلمان يرجع الى نقض تلك الأتفاقية التي أعطلت بموجبها رئاسة البرلمان لحركة گۆڕان ومن ثم نقضت الأتفاقية من قبل حركة گۆڕان نفسها، حيث كانت تمارس أجندتها الحزبية و فرض إرادتها على إرادة الشرعية و على إرادة الآخرين في البرلمان، إذ لم يكن من الضروري طرح موضوع رئاسة الأقليم على البرلمان قبل ان تتفق عليها الأطراف السياسية. فعندئذٍ كان يمكن طرحها على البرلمان و المصادقة عليها. إذ لاشك فيه بأن إلغاء الأتفاقية المبرمة بين پارتى و گۆڕان أدت الى خلف الأزمة السياسية الحالية.

جواب السؤال الثاني:-

نعم... إن تعطيل البرلمان كان له تأثيراته، لإذ أن هناك عدد كبير من القوانين التي تهم مصالح المولطنين لاتزال تنتظر المصادقة عليها، إلاّ أن تعطيل البرلمان حال دون ذلك، بالأضافة الى تجميد عملية مراقبة أعمال و مشاريع

الحكومة... أما فيما سيتعلق بمدى تأثير هذه الحالة على الصعيد الخارجي ليس هناك تأثير يذكر، إذ ان الأعمال تتم تمشيتها من قبل الحكومة.

جواب السؤال الثالث:-

بمكن معالجة الأزمة الحالية إذا إجتمعت الأطراف السياسية جميعاً على طاولة المحادثات، وقدم كل طرف من جانبه تنازلات و مبادرات حسن النية في سبيل تنقية الأجواء و الوصول الى صيغة نهائية لحل جميع المشاكل... إذ هنالك بعض المبادرات للوصول بالأزمة الحالية الى بَرّ الأمان، منها إعطاء رئاسة البرلمان الى الكتل لحين نهاية الدورة هناك مبادرة أخرى لتغير رئاسة البرلمان، و إعطاء فرصة لأعادة تفعيل البرلمان، ونحن في الكتل البرلمانية مستعدون للتعاون من أجل تجاوز هذه الأزمة.

قال السيد **عبدالرحمن فارس (أبو كاروان) رئيس كتلة ئازادي**:

جواب السؤال الأول:-

هناك مجموعة من الأسباب وراء تعطيل البرلمان، فليس هناك رد فعل من دون فعل، أدناه بعض من تلك العوامل :

١-إنتهاء ويلاية رئيس الأقليم بموجب قانون رقم (١٩) في (٣٠ حزيران ٢٠١٣) كان أحد الأسباب الرئيسية لتأزم المناخ السياسي في الأقليم... في البداية ظهرت الأزمة كأشكالية قانونية مصدرها مشروع دستور الأقليم بأعتباره مرجع رئيسي لحسم الكثير من الأمور القانونية منها قانون رئاسة الأقليم وقضية رئيس الأقليم... كان من الممكن عق إجتماع للأطراف السياسية بغية الوصول صيغة توافقية تمهد السبيل الى المعالجة الجذرية... في الحقيقة سبب جزء من هذه الازمة يرجع الى مفوضية العليا المستقلة للأنتخابات التي لم تكن مستعدة آنذاك لأجراء الأنتخابات و حسم القضية دون تفاقمها.

٢-وجود بعض الخلافات في قوانين الأقليم، مثلاً: عندما تم إصدار قانون رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣)، إذ تشير المادة الأولى من قانون المذكور بأن مدة ويلاية رئيس الأقليم تنتهي في (٢٠١٥/٨/١٩)، بينما تنص المادة الثانية على معالجة الموضوع عن طريق الدستور و بتوافق جميع الأطراف، إلاّ أنها لم تنفذ المادة الثانية، إذ كان كل طرف له قراءة مختلفة لهذا القانون، حيث بدأ صراع المشاريع بين الأطراف السياسية، أساساً هذا أسلوب مسموح و مشروع إلاّ أننا نعلم أن الشرعية القانونية شئ و مبدأ التوافق شيئ آخر، بمعنى كان من الممكن الأستفادة من تلك المشاريع للوصول الى إتفاق للأطراف السياسية و اتخاذ مبدأ التوافق أساساً لحسم الخلافات، لكن مع أسف شديد، نرى بأن عدم قراءة الواقع الحالي وعدم التفهم لمدى أهمية مبدأ التوافق قد جعلتا من موضوع معالجة رئاسة الأقليم مانعاً حقيقياً أمام ضرورة إيجاد توافق شامل وتناغم الآراء لجميع الأطراف السياسية مما أدى الى حصول ماحصل في ١٢/تشرين الأول... ومع ذلك يجب أن لا ننسى عندما تم تعديل قانون رقم (١٩) ومراجعته فقد ظل قانون رقم (١) الخاص بأنتخاب رئيس الأقليم كما هو، أي بمعنى أن إنتخاب رئيس الأقليم، بموجب هذا القانون يجب ان يكون بصورة مستقلة من الشعب، كما يجب على جميع الأطراف و الكيانات السياسية أن يعرف جيداً بأن ليس لدينا محكمة عليا مستقلة لحسم هذه القضايا القانونية المنشايكه.

٣-العمل بعقلية الرابح و الخاسر في البرلمان... ثم خلق محاور و إستقطابات مختلفة ضد بعضهم البعض، هذه نقطة آخرى ساهمت في تفاقم الخلافات في الأقليم إذ تمخضت عنها أزمات سياسية و أقتصادية كما ساهمت في نفس الوقت في

تعميق وتضخيم الصراعات... هذه كانت أسباب رئيسية لتعطيل البرلمان بقرار حزبي دون وازع قانوني و منافيا للأتفاقات السياسية السابقة.

جواب السؤال الثاني:-

على الصعيد الداخلي، فقد حصل فراغ قانوني في الأقليم دون إنجاز البرلمان لواجباته الرئيسية سواءً من تشريع و تعديل القوانين و القرارات أو مراقبة الحكومة و إقرار الموازنة السنوية للأقليم... بما ان البرلمان قد ولد من رحم المحاصصة فقد كان تعطيل البرلمان امراً متوقعاً بقرار حزبي غير مدروس، في الوقت الذي كان البرلمان امام مسؤليات كبيرة كمشروع الأستفتاء وعلاقة الأقليم مع بغداد وعملية الأصلاحات إضافة الى عدد آخر من القضايا المهمة والتي تحتاج الى البت فيها من البرلمان، إلاّ أنه لم يستطع حسم هذه الأعمال نظراً لما حصل له كما أشرنا اليه إعلاه، فقد أصبحت من جانبه عرقلة أخرى إنضمت الى باقي العراقيل و الأشكاليات القانونية الأخرى، فأصبح لدى الجماهير شعور باليأس وفقدان المصداقية بالأنتخابات و بالمشروع الديمقراطية و تداول السلطة.

أما حول النتائج المترتبة على الصعيد الخارجي... بالرغم من ظهور المخاوف الداخلية التي أشرت اليها، فقد غبرت عدد من الدول و منظمات المجتمع المدني و برلماني و بعض دول العالم، بأن ماحصل للبرلمان خرق وانتهاك لكل القوانين و الأعراف الدولية، إذ ألقوا باللوم على النظام الحكم في الأقليم وقد تحت عدد من قياديي و كوادر الأحزاب السياسية و أعضاء البرلمان و حتى رئيس البرلمان نفسه أثناء إجتماعاتهم ولقاءاتهم مع الشخصيات و الجهات السياسية في الدول الخارجية، تحدتوا بشكل سلبي عن الأسلوب الذي اتبع لتعطيل البرلمان، إذ كان أساساً مرتبط بنتائج وتداعيات الوضع الداخلي كما أشرت اليه سابقاً، إذ كان من الممكن أن يشكل تأثيراً سلبياً على نظام الحكم في الأقليم... فأخذت إدارة البلاد تسير بأتجاه غير صحيح و إن الحياة اليومية للمواطن الكردي أصبحت في حالة مزرية لاتطاق.

جواب السؤال الثالث:-

حول كيفية تفعيل البرلمان سأحاول تلخيص أهم العوامل التي قد تؤدي الى تفعيل البرلمان في نقاط عدة:-

*-أول خطوة بأتجاه تفعيا البرلمان، يجب ان تكون عن طريق توافق وطني شامل يشترك فيه جميع الأطراف و الكيانات السياسية، خصوصاً الأطراف الخمسة المتنازعة، إذ ينبغي تقديم تنازلات لبعضهم البعض انطلاقاً من مبدأ حماية المصالح العامة، إذ لاشك فيه بأن مبادرة من هذا القبيل تحتاج الى إرادة قوية من لدن جميع الأطراف دون إستثناء، فعندئذٍ من الممكن تسوية الخلافات و تفعيل البرلمان.

*-على الأطراف السياسية أن تأخذ المصلحة العامة بنظر الأعتبار و أن تدرس دراسة دقيقة للواقع السياسي و الاجتماعي في كردستان خصوصاً في الوقت الراهن الذي بحاجة ماسة الى وحدة الصف البيت الكردي أكثر من أي وقت مضى... إذ يمكن إستثمار الفرص و الحالة السياسية التي تشهدها المنطقة حالياً لتوحيد الخطاب السياسي المشترك معتمداً على التجارب و المصالح العليا لشعبنا بغية الوصول الى الحل النهائي لجميع القضايا المطروحة على الساحة السياسية.

*-على الأحزاب و الأطراف السياسية جميعاً التأكيد و الضغط على الأطراف المتنازعة خصوصاً الحزب الديمقراطي و حركة طوْرِان و الزامها بالجلوس الى طاولة المحادثات و تسوية جميع الخلافات، وفتح صفحة جديدة لخدمة المصالح العليا لشعبنا و تحسين الحالة السياسية و الأقتصادية لجماهير أقليم كردستان.

السيد **ماجد عثمان من كتلة أربيل التركمانية** – صرح بقوله :-

جواب السؤال الأول:-

إني أرى أن قانون إنتخاب البرلمان هو السبب الرئيسي لتعطيل البرلمان، فإذا لم تجرِ تعديل بعض بنوده أظن أن نفس المشاكل ستستمر لاحقاً... على سبيل المثال، يجب إعادة النظر في عنصر العمر للأعضاء، خصوصاً رئيس البرلمان. إنه من دواعي الأسف إذ نجد في الدورة الحالية عدداً كبيراً من مراهقين سياسيين بعيدين كل البعد من كافة مبادئ العرف الأجتماعي و عديمي المعرفة بأحترام الكبير و الصغير، إ١ يدعون بأسم شبان الأحرار وبناء دولة ذات سيادة و القانون، إذ تناسوا نضال و تضحيات آلاف المنلضلين، بالرغم من أن هؤلاء الشباب لايمتلكون إدنى إنتماء للوطن و ينادون بالمزايدات السياسية و الظهور على الشاشات و نشر المعلومات الزائفة حول الأرقام و الأعداد بل وتحريفها، ثم ترويج الأخبار الكاذبة و إخداع الجماهير و تحريص الناس ضد الحكومة و رؤسائها و التغاضي عن الظروف السياسية و الأقتصادية في الأقليم و عدم أخذ مخاوف وتهديدات إرهابي داعش فأخذ الجد و لم يعبروا أي إهتمام بمعادات الحكومة الفدرالية تجاه الأقليم، وعدم نقل الأحداث والأخبار على حقيقتها وعدم قبول الطرف الآخر... هذه كانت غيض من فيض... فلو كانت رئاسة البرلمان في آيادي أمينة و ذات تجربة رصينة في إدارة الأعمال القانونية و السياسية لما كانت الأمور وصلت الى ماوصلت اليها الآن. هؤلاء المحترمون جعلوا من قاعة البرلمان مكاتب و مقرات لأحزابهم السياسية إذ كانت الأنشطة الحزبية تمارس هناك، إنهم نقضوا القسم الدستوري إذ لم يكونوا صادقين أمام الله و أمام شعب كردستان، لقد أصبحت قاعة البرلمان ميداناً للصراعات السياسية إذ نجد غلبية مشاريعهم القانةنية المطروحة ليست في مصلحة بالمواطنين إذ تزخر بالنواقص... لم تتمكن الحكومة الألتزام بها، وتنفيذها كانت في غاية الصعوبة.

جواب السؤال الثاني:-

طبعاً، كانت هناك تأثيرات سلبية على الوضع الداخلي للأقليم، فلو إستمرت الحال هكذا ستكون التأثيرات أكثر خطورة كما ستكون المشاكل أكثر تعقيداَ... وفي النهاية سيكون الخاسر الأكبر المواطنين وشعب كردستان...

جواب السؤال الثالث:-

إنّ أحسن الحل... ولو أعتقد بأن الأحزاب الخمسة لن نقبل به، فهو عند آخر إجتماع لرئيس الأقليم مع الأحزاب السياسية... طرحت مقترحاً على الأحزاب الخمسة الأنسحاب من البرلمان ويُترك قضية رئاسة الأقليم للأحزابي و الكيانات ذات الكرسي الواحد، فعندئذٍ نحن نتفق على تشكيل هيئة رئاسة جديدة للبرلمان في حين كانت هيئة الرئاسة و رؤساء اللجان تنظيم في السابق حسب مبدأ الأغلبية و الأقلية و الأحزاب الخمسة و الثلاثة، فكانت النتيجة كما هي الحال و سنرى لاحقاً، وإنني على يقين بأن وصول الأحزاب الخمسة الى الأتفاق محالٌ!

أهم الأسباب التي أدت الى تعطيل البرلمان

١–وجود إشكالية في قانون رئاسة الأقليم، حيث كانت ويلاية رئيس الأقليم، بموجب قانون رقم (١٩) فس ٣٠/حزيران ٢٠١٣ منتهية، هذا في الوقت الذي كانت هناك إختلافات في قوانين الأقليم... فمثلاً، عندما تم تمرير قانون رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣) تشير المادة الأولى الى إنتهاء مدة ويلاية رئيس الأقليم في (٢٠١٥/٨/١٩)، إلاّ أنّ المادة الثانية تقول يمكن معالجة هذه المسألة عن طريق الدستور و بالتوافق ولكنها لم تنفذ هذه المادة، أي المادة الثانية، لذا حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني تمديد ويلاية رئيس الأقليم خارج القانون و الشرعية.

٢–التراجع المسبق عن التوافق و الأتفاق السياسي الذي كان قد تم بين الأطراف السياسية.

٣–لاتزال العقلية السياسية في كردستان لم تصل الى الحد الذي تعترف بالبرلمان كمؤسسة شرعية منتخبة من قبل جماهير الشعب و إعتبارة كمرجع تشريعي الوحيد في الأقليم.

٤–ضعف الثقافة الديمقراطية عند الأحزاب السياسية، إذ كان غالبية الأحزاب السياسية لم تتبرأ عن تلك العقدة النفسية و تأريخية التي كانوا يعانونها.

٥–عدم إلتزام الحكومة بالقرارات و القوانين التي كان يصدرها البرلمان، بل كانت تنظر اليها كسلع تافهة و عديم الأهمية!

٦–صعف أو فقدان فلسفة تقبل الطرف الآخر من قبل الأحزاب السياسية، مما جعل التعامل فيما ينهم أمراً في غاية الصعوبة...

٧–وصول المحادثات الى الطريق المسدود، إذ أعلنت الأحزاب السياسية العودة الى البرلمان و إستئناف المباحثات لحل قضية رئاسة الأقليم إلاّ أنّ الطرف الآخر كان في عجلة من أمره لتعطيل البرلمان.

٨–الهيمنة الحزبية كما و الهيمنة العسكرية على مناطق مختلفة من الأقليم و محاولة بسيط نفوذها و فرض إجندتها لتحقيق خططها و أهدافها الحزبية حيث كانت العاصمة أربيل جزء من هذه المعادلة و التي كانت تحتضن البرلمان..

٩–السعى من إجل إستجواب و مسئلة الوزراء من قبل البرلمان، في حين كان ذلك امراً مرفوضاً من قبل حكومة الأقليم.

١٠–التعامل بعقلية الرابح و الخاسر في البرلمان، و خلق محاو وإستقطابات متناصرة فيما بينهم وكأن قاعة البرلمان تحولت الى حلبة للصراعات و مشادات كلامية بين الأحزاب السياسية، إذ كان كل حزب سياسي، يحاول فرض إرادته على إنداده من الأحزاب السياسية الأخرى، كما نقلت الكتل السياسية أنشتطها الى داخل قاعة البرلمان.

١١–إن القوى و الأحزاب السياسية التي كانت في المعارضة ثم جاءت الى السلطة في الدورة الحالية لم تتخلى عن أسلوبها السابق في تعاملها مع القضايا رغم مشاركتها في الحكومة و البرلمان.

١٢–بحجة حدوث المظاهرات والأحتجات في أربيل على أثر عودة رئيس البرلمان فقد سُدّ الطريق أمامة دون العودة الى أربيل حيث مقر عمله.

١٣–الصراع السياسي و المزايدة السياسية و الظهور على الشاشات و إعلان المعلومات و طرح الأرقام الخاطئة وترويج الأشاعات التي كانت تصب في مصالح الأحزاب، كان مشهداً للواقع السياسي في الأقليم...

١٤–قلة الأحتراف المهني و التجربة السياسية لدى هيئة رئاسة البرلمان و رئاسة الكتل، وعدم تفهمها للواقع السياسي في أقليم كردستان.

١٥–الأختلاف و ألزدواجية في خطاب الأطراف السياسية، إذ كان الخطاب السياسي في البرلمان مختلف تماماً مع الخطاب و التعامل في إجتماعهم خارج البرلمان.

التأثيرات السلبية الناتجة عن تعطيل البرلمان على الصعيدين الداخلي و الخارجي

١–تقويض العملية الديمقراطية في إقليم كردستان.

٢–تعطيل المؤسسات القانونية للأقليم، كالبرلمان في حين هو مصدر التشريع لكل المؤسسات في أقليم كردستان، إذ أن رئاسى الأقليم و الحكومة تتحملان السمؤلية.

٣–قامت الحكومة بأصدار عدد من القرارات التعسفية و اللأقانونية دون الرجوع الى البرلمان، منها تقنين رواتب الموظفين، ثم عدم صرف تلك الرواتب في مواعيدها.

٤–تشوية السمعة السياسية الأقليم لدى المجتمع الدولي. إذ أن تعطيل البرلمان قد فَنّد و دحض كل الأقاويل التي كانت تقال بأن أقليم كردستان جزيرة ديمقراطية في الشرق الأوسط.

٥–إشاعة الفوضى و الفساد الداخلي على جميع الأصعدة.

٦–فقدان الرقابة على الحكومة و عدم إصدار القوانين و القرارات من قبل البرلمان، إذ صدر قرار خاص بالأصلاحات دون الرجوع الى البرلمان و هذا لاينسجم مع القوانين و المناهج الداخلي للبرلمان.

٧–تهميش و تهوين البرلمان و البرلمانيين أمام أنظار الناس، فرض سياسة النقشف على الموظفين خاصة و المواطنين عامة، نهب البنوك الحكومية و الأهلية، إنتشار الفقر و الكساد الأقتصادي، هجرة أرتال و طوابير من خيرة الشباب الى حيث لايدري أين يستقر بهم القدر، تجميد أموال الشعب في البنوك الشخصية و الحزبية و إنتشار البطالة بشكل رهيب.

٨–إن غياب البرلمان سيؤثر على التحولات المصيرية لأقليم كردستان، خصوصاً حول قضية الأستفتاء وإعلان الدولة الكردية المستقلة، إذ تلوح هناك في الأفق تحولات كبيرة، يجب إقرارها من قبل البرلمان.

٩–في وجود البرلمان كان من الممكن إيجاد حلول مناسبة للوضعالمتأزم في الأقليم، سواء بأيجاد طرق كيفية بمعالجة الوضع القائم أو بمسائلة الحكومة أو بسحب الثقة منها، وتشكيل حكومة جديدة.

١٠–فقدان المصداقية لدى المواطنين بالأنتخابات و بالعملية الديمقراطية، إذ تعيش الناس حالة يأس حقيقية. لو نأخذ مثالاً على التسجيل البايومتري نرى بأن إقبال الناس على مراكز التسجيل في أدنى مستوياتها، إذ بلغت نسبة التسجيل في السليمانية ٧٪، في أربيل ٤٪، وفي دهوك ١١٪. هذه حقاً نتيجة مخزية... مما تدل على حالة يأس عارمة عمت عموم شعب كردستان.

١١–عجز البرلمان من تأدية واجباته الرئيسية من إصدار و تعديل القوانين و القرارات و مراقبة الحكومة و إقرار الميزانية السنوية.

طرق تفعيل البرلمان

١–على جميع الأطراف السياسية الرئيسية في البرلمان القيام بمراجعة شاملة على مجمل القضايا و الخلافات بهدف وضع الحلول الجذرية للوضع المتأزم في إقليم كردستان.

٢–معالجة أزمة رئاسة الأقليم، إذ بدونها لن يتم تفعيل البرلمان.

٣–على الجماهير أداء دورها الموضوعي من أجل عودة الأطراف الخمسة المشاركة في الحكومة الى طاولة الحوار... نعم، الأطراف الخمسة، ليس فقط البارتي و حركة گوران فحسب، إذ أن جميع الأحزاب لها قسط من خلق هذه الأزمة كل حسب حجمه وثقله، ذلك من أجل عودة الأمور الى مجراها الطبيعي.

٤–عدم غلق باب الحوار و المحادثات، إذ يجب البدء بالحوار البناء من نقطة الصفر و ترك الملفات القديمة جانباً و فتح ملف جديد خاص بالتوافق و تسوية الخلافات من أجل جماهير الشعب الذي ذاق الأمرين، وتحقيق مطالب جميع القوى و الكيانات السياسية.

٥–من أجل إيجاد أرضية جيدة للحياة السياسية و الأجتماعية في أقليم كردستان، يجب تطبيع الوضع السياسي كخطوة أولى بأتجاه تفعيل البرلمان ثم العودة الى مائدة وطنية بهدف تسوية جميع الخلافات.

٦–عودة البرلمان الى إجتماعاته و الأتفاق على الشركة العامة.

٧–إذ كانت الهيئة الرئاسية للدورة الحالية للبرلمان هي مصدر هذه الأزمة يجب انتخاب هيئة جديدة لرئاسة البرلمان بموافقة جميع الأطراف.

٨–تحرير العاصمة أربيل من هيمنة حزب واحد، فإن بقت أربيل بالحالة هذه فمن الصعب أن يكون لدينا برلمان وطني غير منحاز الى طرف أو ذاك أو الى أطراف معينة، في الوقت الذي يمثل البرلمان كافة أطياف الشعب بكل إتجاهاته.

٩–صياغة مشروع إتفاق سياسي جديد بين الأطراف الرئيسية الخمسة على اسس التوافق في البرلمان و الشراكة في الحكومة بعد مباحثات جدية و صريحة و عودة المصداقية بينهم.

١٠–العمل على إنتخابات جديدة ونزيهة بالأعتماد على المعلومات الواردة في سجلات الناخبين إضافة الى تفعيل المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، إذ أن إنتخابات الدورة الخامسة (٢٠١٧) قريبة على الأبواب.

١١–تحديد النظام السياسي للأقليم إن كان برلمانياً أو رئاسياً بحيث يكون الجميع أمام القانون متساوية.

١٢–معالجة المشاكل و الأزمات و وضع آلية محكمة لمعالجة المشاكل و العراقيل خصوصاً معالجة الأزمة الأقتصادية.

١٣–الشفافية في ملف النفط و الغاز و الأيرادات الأخرى إضافة الى إعلان مقدار العائدات للمواطنين و الرأي العام، إذ هنالك إستخراج و تصدير النفط مستمران إلا ان العائدات مفقودة بحيث لم تتمكن الحكومة من دفع رواتب الموظفين في أوقاتها.

١٤–السعي وراء المصلحة العامة و القراءة الصحيحة لواقع كردستان اليوم، الذي بحاجة ملحة، من أي وقت مضى، لوحدة الصف الوطني و وحدة الخطاب السياسي المشترك بما ينسجم مع طموحات الشعب و تسوية الخلافات و معالجة المشاكل.

الخاتمة

١–أزمة رئاسة الأقليم التي تمثل البؤرة الرئيسية لجميع المشاكل، لم تحسم بعد... لاتزال معلقة دون حل.

٢–تعطيل البرلمان بسبب أزمة رئاسة الأقليم، إذ أصبح الآن مؤسسة بلا جدوى، لا هو يشرع القوانين ولايقوم بمسائلة الوزراء في السلطة التنفيذية ولايستطيع المصادقة على الموازنة، إضافة الى الأزمة المالية.

٣–على أثر تعطيل البرلمان بهذه الطريقة تراجعت العملية الديمقراطية و الشرعية القانونية بشكل رهيب، مما وضع الأقليم أمام موقف حرج على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

٤–إن تعطيل البرلمان في هذه الدورة الحالية قد أوجد حالة من فقدان المصداقية لدى الناس بالشرعية القانونية و البرلمان و مؤسساته التشريعية.

٥–عدم قيام اللجان البرلمانية في هذه الدورة بأداء واجباتها، من عقد الأجتماعات و المتابعة، كما لم تكتب التقارير حول المشاريع القانونية.

٦–تصدير النفط بهذه الطريقة العشوائية هو أحد أسباب هذه الأزمة، في حين هناك صندوق خاص بالعائدات النفطية و الذي تمت المصادقة عليها في حينه، كما لم تجر تسمية ومنح الثقة بأعضائها بسبب صراع الأحزاب السياسية حول الحصص في هذا المجلس.

٧–تهميش دور البرلمان من قبل الأحزاب دون الأعتبار لقراراته وتوصياته خصوصاً فيما يتعلق بموضوع أزمة رئيس الأقليم.

٨–ضعف البرلمان أمام السلطة التنفيذية حول المتابعة و المسائلة إذ لم يتمكن من إستقدام رئيس الحكومة أو نائبه أو أي أحد.

٩–عدم تنفيذ القوانين و التوصيات من قبل السلطة التنفيذية.

١٠–هناك مجموعة من المشاكل و العراقيل تكتنف الحكومة دون السعي لتسويتها مما زادت من تأزم الوضع السياسي و الأقتصادي و الأجتماعي و على جميع الأصعدة في الأقليم، نذكرهنا بعضاً من هذه المشاكل:

ركود العملية السياسية، تعطيل المؤسسات التشريعية، تعطيل البرلمان، الفراغ السياسي لرئاسة البرلمان، تجاوز الحكومة على القوانين، خرق الأسس القانونية، الأزمة الأقتصادية، تردي الوضع المعاشي للموظفين، عدم توزيع الرواتب أو تأخيرها، عدم الشفافية في عائدات النفط و الغاز، الديون المتراكمة على حكومة الأقليم... كل هذه المشاكل جاءت نتيجة عدم معرفة السؤلين بالأدارة الصحيحة سواء كان في الحكومة أو في رئاسة الأقليم.

الملحق

خلاصة عمل البرلمان من بداية الدورة الرابعة و لحد الآن

(٢٠٠٣/١١/٦ لغاية ٢٠١٦/٨/٣١)

ت	العنوان	العدد
١	عدد جلسات البرلمان	٧١
٢	عدد فقرة العمل	٢٠٠
٣	عدد فقرة عمل المنفذة	١١٧
٤	عدد فقرة عمل الغير منفذة	٨٣
٥	عدد مشروع قانون الذي تمت له القراءة الأولى مع بداية إفتتاح البرلمان	١٥٥
٦	عدد القوانين التي تمت المصادقة عليها	١٨
٧	عدد القرارات التي تمت المصادقة عليها	٧
٨	عدد الوزراء من الذين تم إستدعائهم من قبل أعضاء البرلمان للأستجواب	٢٢
٩	عدد الوزراء الذين حضروا قاعة البرلمان للمسئلة و الأستجواب	١٣
١٠	عدد الوزراء الذين تم إستدعائهم و لكنهم لم يحضروا	١٩
١١	عدد الوزراء الذين تم إستدعائهم و حضروا البرلمان بناء على طلب البرلمان	٢
١٢	عدد المرات التي تمت فيها إستجواب أعضاء مجلس الوزراء	٠
١٣	عدد الأجتماعات للجان البرلمانية	٣٩٧
١٤	عدد التقارير المرفوعة حول مشاريع القوانين من بداية عمل البرلمان و لحد الآن	١٢١
١٥	عدد تقارير اللجان الغير المرفوعة حول مشاريع القوانين	٢٤٤
١٦	عدد الأسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة	٤٤٣
١٧	عدد الأسئلة التي تمت الأجابة عليها	٣١١
١٨	عدد الأسئلة التي لم تتم الأجابة عليها	١٣٢
١٩	عدد الأعضاء الذين لم يحضروا الأجتماعات	٩٧

PAY INSTITUTE
پڕۆژەی چاودێری پەرلەمانی کوردستان

مراقبة وتقييم
اعمال البرلمان الكوردستاني

مراقبة وتقييم
اعمال البرلمان الكوردستاني

مراقبة وتقييم أعمال
البرلمان الكوردستاني

مراقبة وتقييم أعمال
البرلمان الكوردستاني

الخروقات القانونية
حيال برلمان كوردستان و تعطيله

Monitoring and Evaluation
For The Kurdistan Parliament

Monitoring and Evaluation
For The Kurdistan Parliament

Legal Breaches
of the Kurdistan Parliament
and its Paralysis

PAY INSTITUTE
For Education & Development

مؤسسة پەی(PAY) للتربية و التطوير

خلاصة عن مؤسسة پەی(PAY)

مؤسسة پەی (للتربية والتطوير) مؤسسة تعليمية كوردستانية غيرحكومية مستقلة وغير الربحية سجلت من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية لأقليم كوردستان في ٢٦-١١-٢٠١٣،تعمل برؤيا المشرقة و منتظمة لمنفعة العامة من أجل الوصول على الحكم الرشيد في جميع المجالات و المستويات الوظيفية.

مؤسسة پەی يهدف الى مساهمة الفعالة لتحسين وضع (التربية، والقانون، والصحة، والاقتصاد)، وجميع المجالات المتنوعة لنظام الحكم في اقليم كوردستان العراق، من خلال البحوث العلمية والاستراتيجية وكما يعتبر مساعد الحقيقي وسيط لربط مؤسسات مجتمع المدني مع بعضهم البعض من أجل توفير الرفاهية المطلوبة والتنمية المستدامة.

المبادئ والغايات الذي يتمسك بة مؤسسة پەی:

١. التمسك بالعقود و تحالفات العالمية وخاصتا حقوق الأنسان.

٢. التمسك بالديموقراطي وأحترام سيادة القانون و ضمان أستقلالية السلطة القضائي .

٣. العمل المتطوعي و الخيري لمصلحة العامة .

٤. الآستقلالية، تفكير العلمية و الأكاديمية، الشفافية، الصدق، السماح، المساواة.

٥. التعاون، الشراكة، توفير فرص المساوية، التوازن في الجنس، الحصول علي ثقة المستفيدين، المسؤلية، الحفاظ على الخصوية الاسرار الشخصية .

ملخص عن المشاريع مؤسسة پەی :

١. مشروع الشراكة بين منظمات المجتمع المدني و مؤسسات التعليم العالي فى اقليم كوردستان:

قامت منظمة بةي(PAY) بتنفيذ هذا المشروع وذلك بدعم المالي من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية بتحمل تكلفه هذا المشروع. حيث ركزت علي ترجمة القرار رقم (٥) لسنة (٢٠١٣) الصادر من برلمان كوردستان عن (اتفاقيات الشراكة و التطوير بين السلطات العامة و مؤسسات غير الحكومية فى اقليم كودستان) .

٢.مشروع عن مراقبة اداء برلمان كوردستان :

مشروع عن مراقبة و تقييم أداء الاعمال لبرلمان كوردستان هي أحدى مشاريع أخرى لمؤسسة پەی حيث بدأت بهذا المشروع منذ البداية الدورة الرابعة لبرلمان، الذي يتم فيها نشر التقارير كل ستة أشهر، بحيث أستطاعو بنشر (٦) تقارير لحد الأن، و هذا المشروع مستمرة في متابعة أعمالها وذلك بدعم صندوق الوطني للديمقراطية NED.

٣. ورشة عمل عن (تقليل ظاهرة ترك الدراسة)فى اقليم كوردستان :

يتكون هذا المشروع ورشة عمل المشترك بين (الأتحاد الدولي للقيم الأنسانية و منظمة ثةی (PAY) عن تقليل (تهرب) الدراسة في أقليم كوردستان الذي عقدت في أربيل بتأريخ (١٨-١٩ حزيران،٢٠١٤) وذلك بحظور (١٢٠) شخص من ممثل برلمان ، الوزارات المعنية ،المؤسسات و الأعلام، علما بأن هذا المشروع تم انجازها بشكل تطوعي.

٤. مشروع عن مراقبة الاعمال وزارة التربية :

مشروع يعمل على متابعة مشاكل التربية وعمل جهد لحلول المشاكل، الذي قدم كمذكرة الى المحترم (وزير التربية والتعليم)، في حكومة الاقليم (١٩ حزيران، ٢٠١٤) بحضور (٦٠) شخص اختصاصين وخبراء في مجال التربية، تتضمن هذه المذكرة (١٠١) مشكلة تعليمية، وتتضمن الطرق العامة لعلاج المشاكل التعليمية، وقد انجزنا هذا العمل أيظا بشكل تتطوعي .

٥. مشروق مراقبة الأعمال وزارة التعليم العالي و البحث العلمي :

مشروع يعمل على متابعة مشاكل الدراسات العليا وعمل جهد لايجاد الحلول، والذي قدم كمذكرة الى المحترم(وزير الدراسات العليا والبحث العلمي) في حكومة اقليم كوردستان في (٢٢ تموز، ٢٠١٤) بحضور (٦٠) شخص من الاختصاص وخبراء في التعليم العالي ، والذي يتضمن (١٤٠) مشكلة والخطوط العامة لحلول هذه المشاكل. وانجز هذا العمل بشكل تتطوعي.